



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف

UNIVERSITE CHADLI BEN DJEDID -El Tarf-

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté des sciences Economiques, Commerciales Et Sciences De Gestion



السنة الجامعية: 2023/2024

الرقم التسلسلي:

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر
تحت عنوان:

دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الدكتورة:

لعشوري نوال

من إعداد الطالبة:

صواب ربح

شلو في فاطمة الزهراء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور المحوري للبنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، بأخذ مصر نموذجاً، مع إبراز أهم الجهود والاستراتيجيات المبذولة من طرف البنك المركزي المصري، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن الاستراتيجية المتبناة من طرف البنك المركزي المصري كانت واضحة المحاور وقائمة على دعم البنية التحتية المالية والتثقيف المالي لتعزيز الشمول المالي في مصر، وأن هذه الاستراتيجية نجحت إلى حد كبير، فقد أدت لتحقيق عدة نتائج، كما تم تلخيص مجموعة من التوصيات والإقتراحات المهمة ومن أبرزها تحسين مناخ الأعمال في مصر من خلال إدخال مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في بيئة الأعمال، وتعميق الشراكة بين القطاعان العام والخاص.

الكلمات المفتاحية: شمول المالي، البنك المركزي المصري، البنية التحتية المالية.

Abstract

The study aimed to highlight the central banks' pivotal role in promoting financial inclusion in Arab countries by introducing a model for Egypt, highlighting the main efforts and strategies of the Central Bank of Egypt. The study found a number of findings, the most important of which was that the strategy adopted by the Central Bank of Egypt was clearly articulated and based on supporting the financial infrastructure and education to promote financial inclusion in Egypt. And that this strategy has been very successful, it has led to several results, A number of important recommendations and suggestions have been summarized, including the improvement of Egypt's business climate through the introduction of a series of economic reforms in the business environment and the deepening of public-private partnerships.

Keywords: financial inclusion, Central Bank of Egypt, financial infrastructure.

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين
إلى والدتي حفصا الله وأطال في عمرها
إلى والدي الكريم رعاه الله وحفظه وأطال في عمره
إلى زوجي الكريم حفصه الله
إلى بهيتي في الحياة
أولادي الأعزاء كل باسمه رعاهم الله من كل شر
إلى سندي في الحياة إخوتي كل باسمه حفصهم الله ووفقهم
إلى رفيقتي وزميلتي " فاطمة الزهراء "
إلى كافة الأساتذة
إلى من يبخلو علي بعلمهم، إلى كافة أساتذتي الكرام
إلى كل من حمل لي ذرة محبة في قلبه

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه وتغمده برحمته
الواسعة

إلى والدتي الكريمة حفصا الله وأطال في عمرها

إلى سندي في الحياة زوجي العزيز حفصه الله

إلى قرة عيني، ومبعث سروري

أولادي كل باسمه

"إسراء"، "انس"

"يوسف"

أطال الله في عمرهم وأصلح حالهم

إلى إخوتي كل باسمه حفصهم الله وأنار دربهم بالخير

إلى رفيقتي وزميلتي "ربح"

إلى من ساهمت في إتمام هذا العمل "أسماء"

إلى كافة الأهل والأقارب

إلى من يبخلو علي بعلمهم، إلى كافة أساتذتي الكرام

شوقي فاطمة الزمراء

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، وشكر الله عز وجل والثناء على نعمه كلها
وعلى توفيقه لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على سيد الخلق
والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم
أتوجه بالشكر العميق والإمتنان
إلى الدكتورة الفاضلة " لعشوري نوال"
لتفضلها بالإشراف على هذا العمل ولما لها من مجهودات
ومقترحات وملاحظات قيمة أثمرت إيجاباً فيما تم تقديمه
جزاها الله خيراً
كما نتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الذين
تحملوا عبئ قراءة ومناقشة هذا العمل
ونتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع عمال قسم العلوم الاقتصادية
وموظفي الإدارة المركزية لجامعة الشاذلي بن جديد
وعلى رأسهم الدكتورة الفاضلة " تحري صبيحة"
كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	وظائف البنوك المركزية	(16)
1-2	عناصر الشمول المالي	(27)
2-2	خصائص الشمول المالي	(28)
3-2	الأبعاد المعتمدة من طرف مؤسسة التحالف الدولي (AFI) والرابطة العالمية من أجل الشمول المالي	(33)
1-3	تطور الشمول المالي خلال الفترة الممتدة من 2016-2023	(49)
2-3	تطور نسبة الشمول للسيدات خلال الفترة 2016-2023	(50)
3-3	تطور نسبة الشمول للشباب خلال الفترة 2016-2023	(50)
4-3	قيمة التسوية الإجمالية على نظام التسوية اللحظية متعدد العملات بعملة الدولار الأمريكي (مارس 2021 - جويلية 2021)	(72)
5-3	قيمة التسويات الإجمالية على نظام التسوية اللحظية متعدد العملات	(72)
6-3	قيمة المدفوعات على نظام التسوية اللحظية 2009-2020 المتعددة بين البنوك بعملة الجنيه المصري	(73)

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مكونات ميزانية البنك المركزي	(08)
2-1	ميزانية البنك المركزي	(08)
1-3	عدد حسابات المحافظ الإلكترونية خلال الفترة 2017-2021	(73)
2-3	عدد المعاملات الشهرية على المحافظ (بالمليون) خلال سني 2020-2021	(74)
3-3	تطور أعداد بطاقات الدفع الإلكترونية خلال الفترة 2017-2021	(74)
4-3	تطور أعداد نقاط البيع الإلكترونية	(75)

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
(i-ii)	ملخص
(iii)	إهداء
(iv)	شكر وعرفان
(xii-xi)	قائمة الأشكال
(xiv-xiii)	قائمة الجداول
(xiv)	فهرس
(ب-و)	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي	
(02)	تمهيد
(03)	المبحث الأول: ماهية البنوك المركزية
(03)	المطلب الأول: التطور التاريخي لنشأة البنوك المركزية
(03)	المطلب الثاني: ماهية البنوك المركزية
(05)	المطلب الثالث: خصائص البنوك المركزية والانتقادات الموجهة اليها
(07)	المطلب الرابع: ميزانية البنك المركزي
(10)	المبحث الثاني: وظائف البنك المركزي
(10)	المطلب الأول: إصدار النقود
(12)	المطلب الثاني: البنك المركزي بنك الدولة
(13)	المطلب الثالث: البنك المركزي بنك البنوك
(14)	المطلب الرابع: الرقابة على الائتمان
(17)	المبحث الثالث: استقلالية البنوك المركزية
(17)	المطلب لأول: ماهية استقلالية البنوك المركزية
(18)	المطلب الثاني: محددات استقلالية البنوك المركزية
(19)	المطلب الثالث: معايير ومؤشرات قياس استقلالية البنك المركزي

(22)	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: عموميات أساسية للشمول المالي	
(24)	تمهيد
(25)	المبحث الأول: ماهية الشمول المالي
(25)	المطلب الأول: نشأة وتطور الشمول المالي
(26)	المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي وخصائصه
(29)	المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي وأهدافه
(31)	المطلب الرابع: أبعاد الشمول المالي
(35)	المبحث الثاني: أساسيات الشمول المالي
(35)	المطلب الأول: ركائز الشمول المالي
(37)	المطلب الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي
(38)	المطلب الثالث: متطلبات تطبيق الشمول المالي
(39)	المبحث الثالث: البنوك المركزية والشمول المالي
(39)	المطلب الأول: سياسة البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي
(40)	المطلب الثاني: مسؤولية البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي
(41)	المطلب الثالث: التحديات التي تواجه البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي
(43)	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الواقع العملي للبنك المركزي المصري تعزيز الشمول المالي	
(45)	تمهيد:
(46)	المبحث الأول: البنك المركزي المصري
(46)	المطلب الأول: لمحة عن البنك المركزي المصري
(47)	المطلب الثاني: الوسائل والأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار النقدي
(48)	المطلب الثالث: أهمية وخصائص البنك المركزي المصري
(49)	المبحث الثاني: مساهمة البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي
(49)	المطلب الأول: تطور نسبة الشمول المالي في مصر
(51)	المطلب الثاني: جهود البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي
(53)	المطلب الثالث: استراتيجية البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي

(68)	المطلب الرابع: التحديات والعوائق التي تواجه البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي
(69)	المبحث الثالث: نتائج استراتيجية الشمول المالي الصادرة عن البنك المركزي المصري
(70)	المطلب الأول: مساهمة التثقيف المالي وحماية العملاء في تحقيق الشمول المالي في مصر
(70)	المطلب الثاني: مساهمة تهيئة بيئة العمل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحقيق الشمول المالي في مصر
(71)	المطلب الثالث: مساهمة التنوع في المنتجات والخدمات المالية في تحقيق الشمول المالي في مصر
(71)	المطلب الرابع: مساهمة الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي في مصر
(76)	خلاصة الفصل
(78)	الخاتمة
(81)	قائمة المراجع

مقدمة

في ظل تشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول والتطور الكبير الذي شهده العالم، يعد الشمول المالي من المواضيع الهامة التي نالت اهتمام المنظمات الدولية وصانعي السياسات الاقتصادية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، فالشمول المالي يركز على تعزيز وتعميم استخدام الخدمات والمنتجات المالية من قبل مختلف فئات المجتمع ومؤسساته، فقد عرفت هذه الأخيرة تطورات متسارعة من حيث تنوعها وطرق توفيرها وانتشار استخدامها، فتطبيق مفهوم الشمول المالي مرهون بنوعية وأسعار هذه الخدمات والمنتجات المالية ومدى توافقها وتناسبها مع رغبات الزبائن.

ومع تنامي أهمية الشمول المالي ازداد التزام الجهات الحكومية لتعزيزه ، وفي هذا الإطار برز دور البنوك المركزية لكونها السلطة النقدية التي تأخذ على عاتقها مهمة قيادة النظام المصرفي وتطويره في صياغة وتبني إستراتيجية وطنية لتحسين انتشار الخدمات المالية والمصرفية بأقل التكاليف وإتاحتها لكافة فئات المجتمع أو مؤسساته.

ولتحقيق الشمول المالي تبنت البنوك المركزية في مختلف الدول مجموعة من الاستراتيجيات والسياسات للرفع من مستويات الشمول المالي، بالاعتماد على عدة أبعاد أهمها التثقيف المالي للمجتمع وخاصة للفئة المحرومة، وتنويع المنتجات والخدمات المالية، من جهة أخرى يبقى تطبيق الشمول المالي يعرف اختلافا كبيرا بين الدول، ومصر من خلال مساعيها لتعزيز الشمول المالي تبنت إستراتيجية وطنية معينة برز فيها الدور المحوري للبنك المركزي المصري مع شركائه في هذا المسعى لدعم النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة.

1. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يمكن لنا طرح إشكالية الدراسة كما يلي:

ما هو دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي في مصر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تتفرع لدينا الأسئلة التالية:

- لماذا تولي البنوك المركزية اهتمام لموضوع الشمول المالي؟
- ما هي الاستراتيجيات المتبعة من طرف البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي في مصر؟
- هل نجح البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي؟

2. فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية، تم اعتماد الفرضيات التالية:

- تولي البنوك اهتمام كبيراً لموضوع الشمول المالي لأن له دور فعال في تعبئة المدخرات.
- تبنى البنك المركزي المصري عدة استراتيجيات لتعزيز الشمول المالي في مصر.
- نجح البنك المصري في تعزيز الشمول المالي.

3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على الدور المحوري للبنوك المركزي في تعزيز الشمول المالي، وهذا من خلال توفير بيئة ملائمة لتعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع، مع عرض تجربة البنك المركزي المصري، من خلال تبني استراتيجيات محكمة ومتكاملة لتعزيز الشمول المالي.

4. أهداف الدراسة:

- تحديد المفاهيم الأساسية لكل من الشمول المالي والبنوك المركزية؛
- تبيان دور البنوك المركزي في تعزيز الشمول المالي؛
- تسليط الضوء على دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي في دولة عربية بأخذ مصر نموذجاً؛
- الوقوف على أهم الاستراتيجيات المتخذة من طرف البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي، مع ذكر أهم التحديات التي تعيق توسيع الشمول المالي.

5. أسباب اختيار الموضوع

- حداثة البحث في مجال الشمول المالي، وقلة الدراسات حول دور البنوك المركزية في دعم وتعزيز الشمول المالي؛
- محاولة إبراز أهمية الموضوع محل الدراسة من خلال ودراسة وتقييم تجربة البنك المركزي المصري؛
- موضوع البحث يدخل ضمن الاهتمامات الشخصية، فهو يتماشى مع تخصص الدراسة.

6. منهج الدراسة:

تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي لأنهما الأنسب لمثل هذه الدراسات وذلك من خلال وصف كل متغيرات الدراسة والمتمثلة في البنوك المركزية والشمول المالي ومدى مساهمة البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي وصفاً دقيقاً، وتحليل تقارير الاستقرار المالي والشمول المالي الصادرة عن البنك المركزي المصري لاختبار فرضيات الدراسة.

7. حدود الدراسة

الحدود المكانية: اقتصرَت الدراسة على مصر من خلال توضيح دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي

الحدود الزمنية: قد حددت فترة الدراسة من 2016-2023

8. الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: دراسة محمد بن باحان، (2011-2012) بعنوان: " الأبعاد الجديدة لاستقلالية البنوك المركزية في ظل العولمة - دراسة حالة بنك الجزائر-"، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى محاولة فهم وإدراك تأثير استقلالية البنوك المركزية على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى محاولة إبراز دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و تحديد درجة استقلالية بنك الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: يتم قياس درجة استقلالية البنك المركزي اعتمادا على مؤشرات عديدة، فمثلا الاستقلالية الوظيفية يتبين عن طريقها درجة التفاوت في الاستقلالية بين بنك مركزي وآخر، كما تم التوصل إلى أن استقلالية بنك الجزائر مرت بمراحل، كما خلصت الدراسة إلى الفترة 2003-2010 كانت غنية بالإنجازات. فالسياسة النقدية تطورت بشكل كبير خاصة مع صدور أمر 2003.

الدراسة الثانية: دراسة بوعلاطة محمد ، وآخرون، (2020) بعنوان: " واقع الشمول المالي وتحدياته- الأردن والجزائر نموذجا"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تقديم أهم المفاهيم حول الشمول المالي أهميته وسبل تعزيزه، بالإضافة إلى التعرف على أهم مؤشرات، والتطرق إلى واقع الشمول المالي في الجزائر والأردن، وأهم التحديات في الدولتين. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: الشمول المالي يلعب دورا مهما في تعبئة المدخرات وتطوير النظام المالي في الدول المتقدمة عامة والنامية خاصة، كما تم التوصل إلى أن ضعف مستوى التثقيف المالي في البلدان النامية مقارنة مع البلدان المتقدمة مما انعكس سلبا على معدلات الشمول المالي للبلدين.

الدراسة الثالثة: دراسة عبد الله بحري و علي صاري (2021) بعنوان " مسؤولية بنك الجزائر في تعزيز وإرساء الشمول المالي في الاقتصاد الوطني" مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحديد دور بنك الجزائر في تعزيز استقرار التوازنات النقدية في الجزائر مع معرفة مدى مساهمة السياسة النقدية الحذرة لبنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: البنوك المركزية تحرص على تحفيز القطاع المالي، خصوصا البنوك، لنشر الثقافة المالية مع كيفية تعزيز الشمول المالي في إطار التوسع في شبكات تقديم الخدمات المالية بالإضافة إلى

صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، في حين أنه من الصعب استمرار تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستعدة ماليا واجتماعيا واقتصاديا.

❖ مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بجملة من المميزات أهمها:

- النظرة الشمولية لموضوع دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي، إذا أخذت بعين الاعتبار الجهود المبذولة والاستراتيجيات المتبعة من طرفه؛
- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة ب محاولة الإسقاط المباشر على الدور الذي تلعبه البنوك المركزية لتعزيز الشمول المالي في مصر؛
- موضوع الدراسة مزج بين كل من الشمول المالي ودور البنوك المركزية في تعزيزه في حين يلاحظ على الدراسات السابقة التي تم التطرق لها معالجة لأحد الموضوعين، الشمول المالي المالية أو البنوك المركزية بمتغيرات أخرى في أغلبها؛
- هذه الدراسة سعت إلى إبراز أهم الاستراتيجيات المطبقة من طرف البنك المركزي لتعزيز الشمول المالي، وبالأخص في مصر.

9. هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مايلي:

الفصل الأول: عالج هذا الفصل الإطار المفاهيمي للبنك المركزي، وقد تكون من ثلاثة مباحث أساسية حيث تم التطرق إلى ماهية البنوك المركزية في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني إلى وظائف البنك المركزي أما المبحث الثالث فقد تناول استقلالية البنوك.

الفصل الثاني: تضمن هذا الفصل الإطار النظري للشمول المالي، وقد تكون من ثلاثة مباحث أساسية حيث تم التطرق إلى ماهية الشمول المالي في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني إلى أساسيات الشمول المالي أما المبحث الثالث فقد تناول البنوك المركزية والشمول المالي وسياسات ومسؤوليات البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي.

الفصل الثالث: تضمن هذا الفصل الواقع العملي للبنك المركزي المصري، وقد تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث أساسية، حيث تناول المبحث الأول عموميات حول البنك المركزي المصري، والمبحث الثاني

تناول مساهمة البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي، أما المبحث الثالث فقد عالج نتائج استراتيجية الشمول المالي الصادرة عن البنك المركزي المصري.

10. صعوبات الدراسة:

تميزت هذه الدراسة بجملة من الصعوبات حيث تمثلت في:

- من أهم الصعوبات التي تم مواجهتها في إنجاز هذا العمل الصعوبات المتعلقة بالمراجع، فقد واجهنا غياب المراجع التي تناولت متغيرات الدراسة في دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي؛
- صعوبة جمع المعلومات الكافية والإحصائيات الخاصة بدور البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي في بعض سنوات الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للبنك المركزي

تمهيد

تمثل البنوك المركزية أحد أهم عناصر النظام المالي العالمي، فهو يمثل الركيزة الأساسية للقطاع البنكي لما يقوم به من دور في تولى مسؤولية إدارة السياسات النقدية والإشراف البنكي، والحفاظ على الاستقرار المالي وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار.

وباعتبار البنك المركزي أحد الركائز والدعائم الأساسية في أي اقتصاد فهذا يخول له القيام بالعديد من الوظائف الهامة، كإصدار النقد وتنظيم تداوله وقيامه بإدارة السياسة النقدية والرقابة على البنوك، وفهم دوره وعمله يجب أن يتمتع بالاستقلالية، فاستقلالية البنوك المركزية تعكس الرغبة في تأمين بيئة نقدية مستقلة وموثوقة، فالسياسات النقدية تتخذ بناء على البيانات الاقتصادية وليس بناء للمصالح السياسية. بناء على ما سبق تم في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية البنوك المركزية

المبحث الثاني: وظائف البنك المركزي

المبحث الثالث: استقلالية البنوك المركزية

المبحث الأول: ماهية البنوك المركزية

تتميز كل دولة مستقلة ذات سيادة مستقلة ببنكها المركزي الخاص والذي يمثل رمزا من رموز سيادتها الوطنية، ويكون مهني في رسم السياسات النقدية، كما يعمل على المراقبة والسيطرة على عرض النقد لتجنب التقلبات الدورية للعملة المحلية.

المطلب الأول: التطور التاريخي لنشأة البنوك المركزية

ظهر مصطلح البنك المركزي في الأدبيات الاقتصادية في نهاية القرن التاسع عشر ليعبر بذلك عن أهميته في مجال السياسة النقدية في مجال السياسة النقدية والائتمانية إذا نشأت هذه البنوك في الأصل كبنوك للإصدار والقيام بالأعمال البنكية للحكومة، وتشير الدلائل التاريخية أن الدول الأوروبية شهدت أول محاولات قيام البنوك المركزية ومن أول هذه البنوك هو البنك المركزي السويدي إذا يعد أول بنك مركزي في التاريخ والذي بدأ العمل كأول مؤسسة مملوكة للدولة عام (1656) وفي بداية الأمر لم يقيم البنك السويد المركزي بإصدار النقود. (حوراء، 2015، صفحة 19).

وفي سنة 1694 تم إنشاء بنك إنجلترا ، وهو يعد من الأوائل بنوك الإصدار في العالم، فقد كان له هو وبنك السويد الفضل في بداية التنظير لما أصبح يعرف بالصيرفة المركزية، وتلاهما فيما بعد موجة من تأسيس العديد من بنوك الإصدار في مختلف الدول، مثل بنك فرنسا سنة 1800، بنك هولندا سنة 1814، البنك الوطني البلجيكي سنة 1850، وغيرها من الدول. (حزة، 2007/2006، صفحة 14).

وقد تأسس البنك الفرنسي في 1800، بالشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، أخذت الدولة على عاتقها تعيين المحافظة ونائبه، والقطاع الخاص عين مجلس الإدارة، وفي هولندا تأسس البنك الهولندي عام 1814، لتوحيد أنماط العملة المصدرة وزيادة ثقة الجمهور بالعملة الهولندية الموحدة، وفي الدنمارك تم إنشاء البنك الدنماركي في عام 1818، وتم تكليفه في نفس السنة بمهمة إصدار العملة الوطنية (العملة الدنماركية)، أما في ألمانيا كان هناك 33 بنكا أصدرت العملة الألمانية حينها، لكن الإمبراطورية الألمانية أعطت بنك بروسيا، الذي كان يسمى بنك الرايخ، الحق في إصدار العملة الوطنية وتمويل الدولة والإشراف عليها في أواخر القرن التاسع عشر.

وإستمر إنشاء البنوك المركزية في قرن العشرين في الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية المستقلة، وقد ساعد على ذلك المؤتمر المالي الدولي الذي عقد في بروكسل عام 1920، وكان أول بنك مركزي بالنسبة للدول العربية في دولة العراق التي أنشأت بنكا مركزيا وطنيا في عام 1947، تبعها دول عربية أخرى، مثل بنك سوريا المركزي سنة 1956. (ابراهيم، 2021، صفحة 11).

المطلب الثاني: ماهية البنوك المركزية

يختلف علماء الاقتصاد في تحديد مفهوم محدد للبنوك المركزية إلا أنهم لا يختلفون في مجمل الأهداف التي تقوم بها والتي تميزه عن غيره من المؤسسات الاقتصادية.

أولاً: تعريف البنوك المركزية

إختلاف الأدوار التي يلعبها البنك المركزي من دولة إلى أخرى، بحسب الأسس والمبادئ التي يقوم عليها النظام البنكي لكل دولة، أدى إلى عدم وجود تعريف موحد للبنوك المركزية.

تعريف 01: >> البنك المركزي على أنه مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك ووكيل مالي للحكومة ومسؤولاً عن إدارة النظام النقدي في الدولة<<. (حمدي، 2005، صفحة 02).

تعريف 02: >> يمثل البنك المركزي عضواً أو جزءاً من الحكومة يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة، وإدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية مما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة، وتؤدي البنوك المركزية في كل أنحاء العالم اليوم وظائف متشابهة تهدف من ورائها إلى تحقيق الصالح العام.<< (الباسط و منير، 2016، صفحة 112).

تعريف 03: >> أما الإقتصادي " جيرهارد دي كوك " (Gerhardus De Kock) فقد عرفه على أنه البنك الذي يقنن ويحدد الهيكل النقدي والبنكي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني.<< (باحان، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، 2014، صفحة 172).

تعريف 04: >> يعرف على أنه مؤسسة نقدية حكومية، تهمين على النظام النقدي والبنكي في البلد، ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة الجهاز البنكي وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي، للمحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد، وربطها بحاجات النشاط الاقتصادي.<< (حمزة، 2007/2006، صفحة 15).

إستناداً على التعريفات المقدمة سابقاً يمكن إعطاء تعريف شامل والذي يتمثل في:
البنك المركزي هو مؤسسة حكومية مستقلة تتولى تنظيم الهيكل النقدي والبنكي للدولة، فهو يمثل بنك البنوك، والمسؤول على إصداراتها ومراقبتها للحفاظ على الإستقرار النقدي للدولة.

ثانياً: أهداف البنوك المركزية

1. تتجلى أبرز أهداف البنوك المركزية مايلي: (حمزة، 2007/2006، صفحة 18)
2. تنظيم حجم إصدار النقد والتحكم فيه؛
3. تنظيم الائتمان والتحكم فيه وتوجيهه وفق ما يخدم الاقتصاد الوطني؛
4. تشجيع النمو الاقتصادي في الدولة وفق السياسة الاقتصادية العامة للدولة؛

بالإضافة إلى: (صباح، 2019/2018، صفحة 20).

1. المحافظة على استقرار الوضع المالي للاقتصاد بشكل عام، واستقرار الأداء المالي للقطاع البنكي بشكل خاص من خلال:

2. المحافظة على الاستقرار النقدي للاقتصاد، مما يتطلب تجنب تعرض الاقتصاد إلى ضغوط تضخمية مفاجئة أو إلى تذبذب وعدم استقرار في أسعار الصرف؛
3. استخدام الأدوات والسياسات النقدية المناسبة لتوفير السيولة اللازمة للنظام البنكي، لتمكينه من تلبية احتياجات القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة من التمويل؛
4. تعزيز الرقابة البنكية على المصارف، بما لا يعيق أعمالها وأنشطتها من التوسع والنمو، مما يتطلب التحسين من أدوات وسياسات الرقابة على أنشطة المصارف المختلفة، وبالذات التي يترتب عنها تحمل المصارف لمخاطر مالية وتشغيلية؛
5. تطوير آليات وقدرات الرقابة لدى البنوك المركزية على المصارف وبالذات قدرات الكوادر البشرية، بحيث تتمكن من القيام بمتطلبات العمل الرقابي على أعمال وأنشطة المصارف المختلفة بخلاف الأسلوب المعتاد والمألوف؛
6. تعزيز سلامة الجهاز البنكي، وذلك بتعزيز قدرة المؤسسات البنكية على المنافسة في الداخل والخارج، وتحقيق مستويات ملاء مالية معينة تتجاوز الحدود الدنيا المقررة من قبل لجنة (بازل)، والخاصة بكفاية رأس المال والبالغة 8%، إضافة إلى التحسين المستمر من نوعية الأصول وجودتها؛
7. تحسين وتطوير التشريعات البنكية بما يكفل تهيئة البيئة البنكية الملائمة والمناسبة، لمواكبة المتغيرات والمستجدات الدولية التي تحدث في الصناعة البنكية العالمية، والاستفادة من ذلك في تحقيق معدلات نمو بنكية معقولة ومنطقية؛
8. الدراية التامة والمعرفة الكاملة بتركيبية المنتجات البنكية وأسلوب هيكلتها بما في ذلك الإجراءات والسياسات الداخلية المتبعة في المصارف لإدارة جميع أنواع المخاطر المتعلقة بتلك المنتجات، سواء كانت المخاطر التشغيلية أم المخاطر التسويقية أم المخاطر الإدارية وإلى غير ذلك من المخاطر.

المطلب الثالث: خصائص البنوك المركزية والانتقادات الموجهة إليها

بما أن البنوك المركزية تمثل السلطة النقدية فهي تتميز بمجموعة من الخصائص، فيحين أنها تتعرض أيضا لمجموعة من الإنتقادات.

أولا: خصائص البنوك المركزية

يتميز البنك المركزي بمجموعة من الخصائص تميزه عن غيره من البنوك، تمثلت هذه الخصائص في: (باحان، 2011-2012، صفحة 30)

1. البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها، وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية، وتنفيذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة؛
 2. يحتل البنك المركزي مركز الصدارة وقمة الجهاز البنكي، لكونه يتمتع بسلطة رقابية على البنوك، ولأن له القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه، ولما له من صلاحيات تفرض على جميع أن تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها؛
 3. لا يتوخى البنك المركز الربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة؛
 4. البنك المركزي يمثل المؤسسة المحكرة لعملية إصدار النقد.
- إضافة إلى الخصائص المذكورة نذكر الخصائص التالية: (زغي و سلطاني، 2020، صفحة 176)
1. **مؤسسة غير ربحية:** البنك المركزي لا يسعى من وراء نشاطاته إلى تحقيق الربح، بل الأرباح تأتيه عرضا على عكس البنوك الأخرى، فهو يهدف بالأساس إلى تحقيق المصلحة العامة؛
 2. **البنك المركزي لا يتعامل عادة مع الأفراد:** لأنه يهتم أساسا بتنظيم ورقابة العمليات البنكية للبنوك التجارية، لهذا لا يستطيع أن يقوم بالوظائف التي يقوم بها البنك التجاري؛
 3. **يتمتع بقدرة تحويل الأصول:** بمعنى أن البنك المركزي له دون سواه قدرة تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية، والأصول النقدية إلى أصول حقيقة، أي المقدرة على خلق النقود القانونية التي تتميز بإبرام تام ونهائي، وهي ميزة لا تتوفر لدى البنوك التجارية الأخرى، ولهذا السبب أوكلت إليه مهمة الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، لما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيا: الإنقادات الموجهة إليها

يقدم مجموعة من البارزين والمساهمين في مجال الأسواق النقدية مجموعة من الانتقادات التي وجهت إلى البنوك المركزية.

1. **مسؤولو البنوك المركزية في البلدان الصناعية أخفقوا بشدة حسب تقدير الرأي العام، فمنذ وقت ليس ببعيد كانوا يعتبرون أبطالا يدعمون النمو الهزيل باستخدام سياسات نقدية غير تقليدية، ويشجعون توظيف الأقليات من خلال السماح بقليل من السخونة في سوق العمل، بل يحاولون كبح تغير المناخ، ودائما ما ينتقدون أعضاء الهيئات التشريعية المتخاذلين لتقصيرهم في عمل المزيد،**

أما الآن فهم متهمون بإفشال أهم مهمة منوطة بهم، وهي الحفاظ على انخفاض التضخم واستقراره، وفي محاولة تشويها الانتهازية. (راجان، 2023، صفحة 01).

2. **ضرورة تعزيز حوكمة البنوك المركزية:** من الأهمية بمكان مواصلة بذل الجهود الوطنية المتعلقة بتعزيز حوكمة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، بما يواكب المستجدات والتطورات وأفضل الممارسات الدولية، وهو ما يستلزم تعزيز دور مجالس إدارات هذه البنوك، واللجان المنبثقة عنها لاسيما فيما يتعلق بلجان التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال، وبالتالي تمكين مجالس الإدارات من القيام بالأدوار المناطة بها بكفاءة وفعالية تعزيز من مصداقيتها واستقلاليتها. (المنعم و طلحة، 2019، صفحة 09).

3. **تعيش البنوك المركزية في منطقة شمال إفريقيا وضعا غير مريح، فهي عالقة بين السلطة السياسية من جهة (خطر رهن السياسة النقدية من أجل تحقيق أهداف سياسة وأحيانا تكتيكية ضيقة) وبين سندان فاعلي العولمة المالية، لاسيما المجموعات المالية الكبرى، من جهة أخرى (خطر رهن أدوات السياسية النقدية بغية إغناء الفاعلين الماليين).** (إنغراشان، 2018).

4. **تستخدم البنوك المركزية الأدوات المختلفة لتنفيذ السياسة النقدية، مثل عمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياط وتعديلات أسعار الفائدة، فهذه الأدوات تشكل بشكل مباشر على توفر الأموال في النظام البنكي وبالتالي تؤثر على أسعار لومبارد، على سبيل المثال إذا قرر البنك المركزي تقليل سعر السياسة، فإنه يصبح أرخص للبنوك للاقتراض من البنك المركزي، مما يؤدي إلى انخفاض محتمل في أسعار لومبارد (سعر لومبارد هو سعر فائدة من قبل البنوك المركزية لتوفير سيولة قصيرة الأجل للبنوك التجارية ضد الضمانات).** (Faster Capital ، 2024).

المطلب الرابع: ميزانية البنك المركزي

تعد الميزانية المراجعة التي تعكس العمليات النقدية المالية لأي بنك، فميزانية البنك المركزي تمثل مرآة العمليات النقدية والمالية للبنك داخل الدولة وتتألف من جانبين أساسيين هما: (العيادي، 2010، صفحة 182)

- **الجانب الأول:** الموجودات أو الأصول، وتضم حقوق البنك المركزي على العالم الخارجي والقطاع الحكومي والمؤسسات البنكية وتمثل الموجودات أموال البنك وموارده.

■ الجانب الثاني: الخصوم أو المطلوبات، وتضم حقوق الدائنين تجاه موجودات البنك المركزي وتمثل المطلوبات مصادر أموال البنك وكافة عملياته مع المؤسسات الحكومية والمصارف التجارية.

والشكل الإجمالي لميزانية البنك المركزي يكون كما يلي:

الشكل رقم (1-1): مكونات ميزانية البنك المركزي

الأصول	الخصوم وحقوق الملكية
• الأصول الأجنبية • المطلوبات من الحكومة • المطلوبات من البنوك • الأصول والاستثمارات المالية المحلية • أرصدة مدينة أخرى	• البنكنوت المتداول خارج البنك المركزي • المستحق للبنوك • ودائع الحكومة • حقوق الملكية

المصدر: (محمود أ.، 2023، صفحة 05).

كما يمكن تقسيم مكونات الميزانية أيضا وفق مفهوم الأصول والخصوم المالية حسابات رأس المال، أو وفق تقسيمها حسب السياسة التي يطبقها البنك المركزي والنتائج التي ترتبط بتنفيذ تلك السياسات وانعكاساتها على أصول وخصوم ميزانيات البنك المركزي. ويمكن تمثيلها كما يلي:

الشكل رقم (2-1): ميزانية البنك المركزي

أصول	خصوم وحسابات رأس المال
• سندات حكومية ووأذونات خزانة وأوراق قبول بنكية؛ • حسابات الذهب وشهادات السحب الخاصة؛ • عملة؛ • بنود سائلة في مرحلة التحصيل؛ • أصول أخرى (مثل المباني).	• بنكنوت البنك المركزي؛ • ودائع البنوك بما فيها الاحتياطات؛ • ودائع الخزانة؛ • ودائع أخرى سائلة (بما فيها الأجنبية)؛ • مستحقات سائلة (لدى الغير في التحصيل)؛ • خصوم أخرى وحسابات رأسمال.

المصدر: (العيادي، 2010، صفحة 202).

1. الأصول: ويضم هذا الجانب: (جميلة، 2016، صفحة 310)

أ. الموجودات الأجنبية وتتكون من:

- الذهب النقدي الذي تحتفظ به السلطات النقدية كغطاء للعملة أو ضمن موجوداتها؛
- العملات الأجنبية القابلة للتحويل؛
- الودائع لدى المصارف الأجنبية؛
- حقوق السحب الخاصة؛
- مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي؛
- الاستثمارات الأجنبية.

ب. الحقوق على الحكومة: وتشمل على استئانة الحكومة من البنك لتمويل مصروفاتها سواء ب:

- طريقة مباشرة كمنح السلف النقدية؛
- عن طريق شراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة العامة؛

ج. الحقوق على المصارف التجارية: وتمثل الائتمان (القروض) الممنوح من قبل البنك المركزي لهذه البنوك سواء عن طريق:

- السلف المباشرة؛
- إعادة خصم أصولها المالية كالموجودات المالية الحكومية والأوراق النقدية التجارية.

هـ. الحقوق خصم المؤسسات المالية الأخرى: وتشتمل على الائتمان المقدم من طرف البنك المركزي للمصارف الاختصاصية أو ما تعرف أيضا بمصارف التنمية وبنوك الادخار.

2. الخصوم (المطلوبات): ويتألف من البنود التالية: (جميلة، 2016، صفحة 202). (جميلة، 2016، صفحة 202).

أ. النقد الاحتياطي (الاحتياطي النقدي): ويمثل القاعدة النقدية أو (الأساس النقدي) أو ما

يطلق عليه أيضا بالنقود ذات القوة العالية ويتكون من العملة المصدرة (الأوراق النقدية) والمسكوكات المساعدة خارج الجهاز البنكي مضاف إليه احتياطات المصارف النقدية.

ب. الودائع الحكومية: البنك المركزي لا يقبل ودائع الأفراد والمشروعات الخاصة والبنك المركزي بصفته

الوكيل المالي للحكومة يعهد إليه حفظ حسابات الحكومة ودوائرها وقبول أموالها النقدية في الحسابات الجارية لديه.

ج. المطلوبات الأجنبية: وتتكون من التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي.

د. حسابات رأس المال: وتعكس هذه الفقرة الموارد الذاتية للبنك المركزي وتشتمل على رأس المال المدفوع والاحتياطيات والبنك المركزي لا يعتمد على رؤوس الأموال الخاصة في تأدية عملياتها النقدية والمالية فالقسم الأكبر من موارد خارجية.

المبحث الثاني: وظائف البنك المركزي

بالرغم من وجود العديد من الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي إلا أن المهمة الأساسية له والأولى تبقى محل جد بين علماء الاقتصاد النقدي، فمنهم من يرى أن المهم الأساسية له تتمثل في الرقابة على البنوك لاعتباره بنك البنوك.

المطلب الأول: إصدار النقود القانونية

تمثل عملية الإصدار النقدي، العملية التي يقوم بواسطتها البنك المركزي بوضع النقود القانونية بحوزة الاقتصاد ككل حكومة كان أو مؤسسة وأفراد.

1- أسس عملية الإصدار النقدي

■ تقوم الحكومة بإصدار النقود مقابل أذونات الخزنة التي لا تتجاوز في الحالات العادية الـ 06 أشهر، وهي تشغل مصدرا تضخميا، على اعتبارها أن هاته الكتلة النقدية ليس لها مقابل في الاقتصاد الحقيقي، وهو التقاطع الجوهرى بينهما وبين سياسة التيسير الكمي، على اعتبارها أنها تعتمد على مصادر تضخمية بدلا من اللجوء إلى الإدخارات الحقيقية، وهي سياسة مقصودة من الدولة، من أجل تحقيق جملة أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسة.

■ وتتمثل في تمويل العجز في الموازنة العامة السنوية من خلال عملية الإصدار النقدي التي تتم عادة من طرف البنك المركزي، وهو المؤسسة الوحيدة المكلفة بعملية الإصدار النقدي على مستوى كل دولة بناء على طلب الخزينة العمومية فيها، من خلال تقديم سندات حكومية تعطى للبنك المركزي كغطاء لعملية الإصدار وفقا لقانون المالية المصادق عليه من طرف الهيئة التشريعية، أي بمعنى ضخم كتلة نقدية يصدرها البنك المركزي دون أن يكون لها مقابل.

■ كما تتم عملية الإصدار عن طريق توسع البنوك التجارية في اشتقاق نقود وودائع مقابل السندات الحكومية التي تصدرها الدولة لصالح هذه البنوك، التي يحق لها أن تعيد خصم هذه السندات لدى البنك المركزي الذي يقبلها من البنوك التجارية باعتباره الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة للبنوك التجارية، ويمول البنك المركزي طلبات البنوك التجارية هذه عن طريق الإصدار النقدي الجديد مما يزيد من كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، إلا أنه نادرا ما يتم اللجوء إلى هاته الآلية على اعتبار أنها تؤثر بشكل مباشر في تدني قيمة النقد المحلي. (هاني و مراح، 2018، صفحة 125).

2- أنظمة الإصدار النقدي

2-1 نظام الغطاء الذهب الكامل

- ساد نظام الغطاء الذهبي الكامل للنقود المصدرة، عندما كانت معظم النظم النقدية التي تبناها الدول تستند إلى قاعدة الذهب، التي تقتضي احتفاظ المصارف المركزية برصيد ذهبي كغطاء للعملة التي يصدرها، وذلك لمواجهة طلبات تحويل العملة المتداولة إلى يعادها من الذهب.
- هذا النظام وإن كان يحافظ على الثقة في أوراق النقد القانونية فإنه فرض قيودا على عملية الإصدار من شأنها حماية البنك المركزي من مطالب الحكومة غير الحكيمة، إلا أن القيود التي يفرضها على عملية الإصدار أدت إلى توقف العمل بهذا النظام، ذاك أن أوراق البنكنوت لم تعد قابلة للصرف بالذهب في الداخل، كما أن كمية الذهب الواجبة الاحتفاظ بها لتدعيم قيمة العملة في الخارج لم تعد ترتبط بعرض البنكنوت داخل الدولة، وإنما ترتبط بطبيعة البنيان لاقتصادي للدولة وقيمة القوة الشرائية للعملة في الداخل، وأمام هذا الجمود الذي تميزت به هذه النظرية دفع بمعظم الدول إلى الابتعاد عنها والتخلي عنه بالكامل عندما تخلت هذه الدول عن قاعدة الذهب وتحولت إلى طرق أخرى للإصدار أكثر مرونة. (صباح، 2018/2019، صفحة 12).

2-2 نظام الإصدار الجزئي:

تم إتباع هذه الطريقة في إنجلترا في عام 1844 وتبعتها البلدان الأخرى من بعدها، إذا يقوم البنك المركزي وفق هذا النظام بإصدار وأوراق نقدية مغطاة بالذهب بنسبة 100% وأوراق نقدية أخرى من دون رصيد ذهبي، إذا يتم إصدار سندات حكومية تعد غطاء لمقدار معين وثابت من الأوراق النقدية، وهذا النظام هو أكثر مرونة من النظام السابق إذ تستطيع الحكومة زيادة أو تقليل حجم السندات الحكومية، إلا أن البنك المركزي لا يستطيع تجاوز هذا المقدار إذا لم يستطيع الحصول على الذهب، وهذا يؤدي إلى عدم التجاوب بين حجم الائتمان وحجم النشاط الاقتصادي، ومع ذلك فإن الذين يؤيدون هذا النظام ينتظرون إلى هذه الطريقة على أنها كايح لجماح البنك المركزي إذا ما أراد التوسع في عملية الإصدار النقدي. (موسى، 2020، صفحة 20)

2-3 نظام الغطاء النسبي:

يعد هذا النظام أكثر تطورا ومرونة نسبية من نظام الإصدار الجزئي الوثيق، فطبقا لهذا النظام ينص القانون على ضرورة وجود الذهب كعنصر من عناصر الغطاء ولكن يعطيه أهمية أقل من

تلك الأهمية التي يمثلها في النظام السابق، وقد اتبعت هذه الطريقة في كثير من الدول خاصة بعد عام 1920 ومنها ألمانيا وأمريكا. (صباح، 2018/2019، صفحة 13)

2-4 نظام الإصدار الحر:

إن تطبيق الحكومات للوائح السابقة وتعرضها لسلباتها وركود التداول والإنتاج بسبب نقص السيولة دفع الحكومات إلى منح البنك المركزي حرية إصداره بناء على مجموعة من الإجراءات واللوائح التي بموجبها يسمح المشرع للبنك المركزي بإصداره عملة وطنية دون تغطية محددة وبحسب حالة النشاط الإقتصادي بحيث يكون دور النقد فاعلا في الحياة الاقتصادية، ويمثل هذا النظام الاتجاه الحديث في أنظمة الإصدار في الدول المختلفة لأنه يحقق أقصى درجات المرونة ويمكن البنك من أداء دوره وممارسة مسؤولياته في توجيه النشاط الاقتصادي. (إبراهيم، 2021، صفحة 22).

المطلب الثاني: البنك المركزي بنك الدولة

البنك المركزي في معظم الدول يقوم وظيفة بنك الدولة، فهو مصدرا أساسيا لها عند الحاجة.

1- الاحتفاظ بالحسابات البنكية للحكومة:

تتولى البنوك المركزية وظيفة الاحتفاظ وإدارة الحسابات واحتياطات الدولة من الموجودات الأجنبية والتي لها علاقة وثيقة بالإصدار، وتتألف من العملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى عملات أخرى فضلا عن الذهب وحقوق السحب الخاصة والسندات.

وتعد الحسابات التي يحتفظ بها البنك المركزي مهمة جدا لمواجهة الطلب على العملات الأجنبية ودعم سعر صرف العملة الوطنية خاصة (في حالة اعتماد سعر صرف ثابت) بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى في أسواق الصرف الأجنبية، إذا أن ذلك يتطلب من البنوك المركزية الاحتفاظ بالاحتياطات الأجنبية الكافية لمواجهة أي عجز في ميزان المدفوعات أو أي تقلب في أسعار صرف عملتها المحلية. (يوسف، 2015، صفحة 43)

2- تقديم القروض مباشرة للحكومة لتغطية العجز

اكتسب البنك المركزي هذه الصفة من خلال المهام العديدة التي يقدمها للدولة، وفي مقدمتها إدارة حسابات الخزينة، ودوائر، ومؤسسات الدولة المختلفة والتحكم في سياسة الائتمان وتقديم التسهيلات الائتمانية للحكومة ومؤسساتها فضلا عن إمداد الحكومة باحتياجاتها من العملة الأجنبية والنقد القانوني من حسابها الجاري لتغطية الأجور والرواتب، والمصروفات الإدارية والاستثمارية، وتسديد الصكوك لمسحوبة على دوائر الدولة، كما تقوم البنوك المركزية ببيع وشراء العملات الأجنبية لصالح الدولة وإدارة المدفوعات الخارجية للدولة وإدارة المدفوعات الخارجية للدولة لتمويل رواتب الطلبة والموظفين العاملين في السلك الدبلوماسي في الخارج.

3- الوكيل المالي للحكومة ومستشارها:

من المهام التي نحت بها المصارف المركزية وكان لها أهمية خاصة تلك المتعلقة بإبداء الرأي الفني وتقديم المشورة في نوع السياسات الواجب إتباعها لمواجهة الظروف المختلفة، إذا تقوم المصارف المركزية بمساعدة الحكومة في مجال رسم السياسة الاتفاقية والضريبية وأساليب تمويل الموازنة العامة وتحديد أسعار الصرف وطرق معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وتولي المصارف المركزية وظيفة المستشار المالي للحكومة نابعة من كونها أعلى سلطة تقع على عاتقها تخبيب الاقتصاد القومي الآثار السلبية لمشاكل عدم الاستقرار النقدي. (العشماوي، الصفحات 8-9)

4- إصدار القروض العامة بدل الحكومة:

- أ. البنك المركزي هو الوكيل والمستشار المالي للحكومة في جميع عملياتها (المالية والنقدية)، حيث يمارس البنك المركزي جميع العمليات والأنشطة الموكلة إليه من قبل الحكومة، وتتضمن هذه الوظيفة وتفاصيلها الأعمال التالية: (ابراهيم، 2021، الصفحات 18-19)
- ب. الاحتفاظ بجميع ودائع وزارة المالية، وجميع الإدارات والهيئات والوزارات والشركات الحكومية؛
- ج. أداء دور عميل الحكومة في جميع المعاملات الخارجية، لا تبرم أي اتفاقية أو الصفقة اقتصادية أو مالية أو نقدية إلا بحضور البنك المركزي وضمانه، بالإضافة إلى ذلك يجب عليه دفع المدفوعات الخارجية نيابة عن الدولة وتلغى مدفوعات من البنوك الأجنبية؛
- د. يمنح الحكومة قروضا قصيرة الأجل في بداية كل عام لمدة ثلاثة أشهر حتى تحصيل الضرائب، ويمنح قروضا طويلة الأجل في حالة حدوث عجز في الميزانية، ويمنح قروضا عامة للخرينة في أذن الخزنة وسندات الدين، ويسدد أسعارها وفوائدها عند استحقاقها؛
- هـ. تحتفظ باحتياطيات النقد الأجنبي لأنها العملة الرئيسية لصندوق النقد الدولي.

المطلب الثالث: البنك المركزي بنك البنوك

جميع البنوك التجارية ملزمة، بأن تحتفظ بجزء من احتياطياتها النقدية على هيئة ودائع لدى البنك المركزي، وتسمح هذه الأداة للبنك المركزي بالقيام بمجموعة من الأدوار.

1- الملجأ الأخير للإقراض

ويسمى بذلك بنك البنوك إذا تتعامل جميع البنوك مع البنك المركزي وتقوم بإيداع بعض أموالها السائلة لديه ويمكنها عندما يقتضي الأمر أن تحصل منه على قروض لمواجهة أي التزامات ويقوم في هذا المجال بالرقابة على البنوك بما يكفل سلامة مراكزها المالية. (حوراء، 2015، صفحة 23).

2- تسوية عمليات المقاصة بين البنوك:

يقوم البنك بصرف دفاتر الشيكات لأصحاب الحسابات الجارية وذلك لتسهيل عملية السحب، إذا يجوز السحب من الحسابات الجارية شخصياً أو بشيكات تحرر للمستفيدين آخرين غير أصحاب الحسابات الجارية.

ويقوم البنك المركزي بتسوية الفروقات بين المصارف المختلفة، لأن البنوك التجارية لديها احتياطات نقدية لدى البنك المركزي، فيسهل ذلك تسوية الحسابات في دفاتر البنك المركزي وتكون الصورة واضحة على المبالغ المستحقة لكل بنك. (باحان، 2011-2012، صفحة 23)

3- الاحتفاظ بودائع وأرصدة البنوك التجارية

تحتفظ البنوك التجارية بأرصدة وودائع مخلق الأفراد والمشروعات لدى البنك المركزي، وقد يكون ذلك طوعية منها أو قد يتم بناء على نص القانون، علماً أن معظم التشريعات تنص على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بنسبة من التزامات التجارية في صورة نقدية سائلة لدى البنك المركزي. (باحان، 2011-2012، صفحة 21)

4- الاشراف والرقابة على البنوك

تقوم البنوك التجارية بخلق نقود الودائع، ويتولد عن ذلك آثار مباشرة وغير مباشرة على سير النشاط الاقتصادي، لذلك يتدخل البنك المركزي للحد من التوسع في الائتمان في البنوك التجارية، أو السماح لها بقدر محدد من الائتمان حتى يكون متلائماً مع الحالة الاقتصادية السائدة، حيث لا يسمح بأي حال من الأحوال أن تترك البنوك التجارية بمفردها تتبع السياسة الائتمانية التي تريدها. (لعناني و مناصرة، 2020، صفحة 340)

المطلب الرابع: الرقابة على الائتمان

تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك المركزي، فهي تمثل الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها في تنفيذ السياسة النقدية.

1- الرقابة على الائتمان باستخدام الأدوات الكمية

وتتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية بصفة غير مباشرة وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان وهي:

■ **سياسة سعر الخصم:** هو الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقوم

البنوك التجارية بخصمها لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض

الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات.

- **سياسة سعر إعادة الخصم:** هو الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقوم البنوك التجارية بخصمها لديه للحصول على احتياطات نقدية تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض.
- **سياسة السوق المفتوحة:** يقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية، عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة وسندات الحكومية بصفة خاصة.
- **سياسة معدل الاحتياطي الإجباري:** تتمثل هذه الأداة في إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي.

2- الرقابة على الائتمان باستخدام الأدوات النوعية

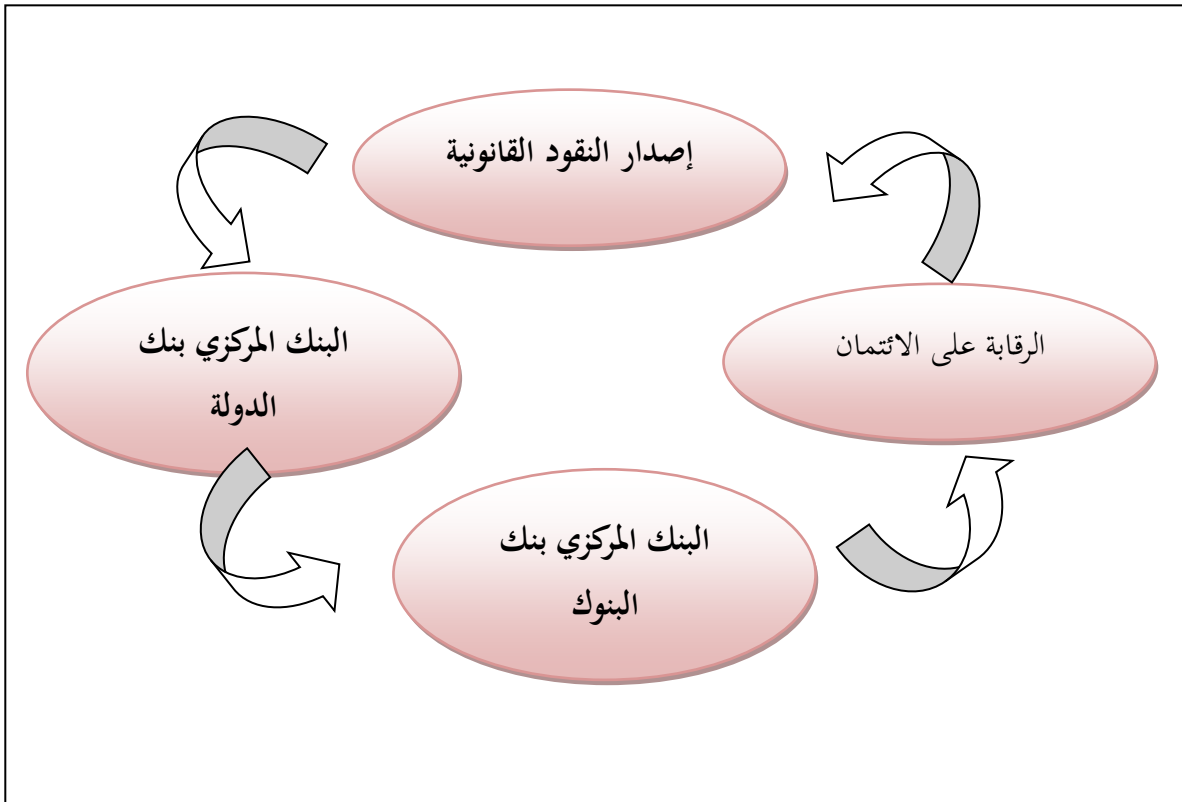
يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته، حيث أن هذه الأدوات تستطيع توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة وحجبه عن المجالات الأخرى والتي تتمثل في سياسة تأطير الائتمان والسياسة الانتقائية للقرض. (الطيب و نوال، 2017، صفحة 103).

3- الرقابة المباشرة على الائتمان:

قد يعتمد البنك المركزي على الرقابة المباشرة في تعزيز الرقابة الكمية والكيفية على الائتمان، كما قد يستخدمها بديلا عن هذين النوعين من أنواع الرقابة في تنظيم النشاط الائتماني للبنوك التجارية ويتضمن مفهوم الرقابة بمعناها الواسع ما يتفق للبنك المركزي من التأثير أو السلطان الأدبي على البنوك التجارية، وقد يستخدم هذا النوع من التأثير أحدا من الأوجه: تأطير الائتمان، النسبة الدنيا للسيولة، الودائع المشروطة من أجل الاسترداد، التأثير والإقناع الأدبي، قيام البنك المركزي ببعض العمليات البنكية. (حشيش، 2004، صفحة 269).

والشكل الموالي يمثل أهم وظائف البنوك المركزية

الشكل رقم (1-1): وظائف البنوك المركزية



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات المقدمة سابقاً.

المبحث الثالث: استقلالية البنوك المركزية

تتفاوت درجات استقلالية البنوك المركزية من دولة إلى أخرى، وتعتمد على الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحكم عملها، وعلى الرغم من ذلك فإن الهدف الرئيسي لاستقلالية البنوك المركزية هو تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي على المدى الطويل.

المطلب الأول: ماهية استقلالية البنوك المركزية

التطورات الاقتصادية والمالية خصوصا في الآونة الأخيرة أدى إلى الاهتمام بموضوع استقلالية البنك المركزي، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الاستقلالية هي عدم فعالية السياسة النقدية في بعض الدول.

أولا: تعريف استقلالية البنوك المركزية

تعريف كثيرة أقرحت من طرف المنظرين الاقتصاديين لمصطلح إستقلالية البنوك المركزية وهي كالتالي:

تعريف 01: >> تعني استقلالية البنوك حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية دون الخضوع لاعتبارات أو تدخلات سياسية بهدف تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة على قيمة العملة.<<

تعريف 02: >> أشار كل من الاقتصاديين " بول سامويلسون ووليام نوردهاس " إلى أن الاستقلالية تعني عدم تبعية البنك المركزي إلى أي من فروع الحكم الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويعمل على صياغة السياسة النقدية وفقا لوجهات نظره التي تملئها عليه المصالح الاقتصادية القومية للدولة وعادة ما يكون البنك المركزي مسئول بشكل مباشر أمام السلطة التشريعية.<< (مصطفى، 2020-2021، الصفحات 159-160).

تعريف 03: >> تمثل الانفصال التام بين السلطة النقدية (البنك المركزي) والسلطة الاقتصادية (الحكومة) في كل شئ سواء من ناحية رسم وتصميم وإدارة السياسة النقدية والائتمانية بمعزل عن الأوضاع الاقتصادية المحيطة، أو من ناحية الهيكل التنظيمي وما إلى ذلك.<< (معمر و بجاوي، 2017، صفحة 58).

إستنادا على التعاريف المقدمة أعلاه يمكن إعطاء تعريف شامل لاستقلالية البنوك المركزية .

وتعني استقلالية البنك المركزي الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال إبعاده عن أي ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية.

ثانيا: أنواع استقلالية البنوك المركزية

نميز بين الأنواع التالية لاستقلالية البنك المركزي: (معمر و بجاوي، 2017، الصفحات 60-61)

1. الاستقلالية السياسية والاستقلالية الاقتصادية:

تعكس الاستقلالية السياسية غياب تدخل السلطة السياسية في القرارات المتخذة من قبل البنك المركزي مع عدم وجود تأثير على التنظيم المؤسسي للبنك المركزي، خاصة فيما يتعلق بتعيين وإقالة

المسيرين، وأيضا ما يتعلق بقوانين البنك المركزي، طول مدة عهدة محافظ البنك المركزي، طبيعة المسؤوليات الموكلة له... إلخ، كلها مؤشرات على الاستقلالية السياسية للبنك المركزي.

أما بالنسبة للاستقلالية الاقتصادية فهي تعكس حرية اختيار الأهداف والأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي وأيضا استحالة تمويل عجز الميزانية العامة للحكومة من خلال خلق النقود.

2. الاستقلالية التشريعية والاستقلالية الفعلية: تستند الاستقلالية القانونية على العناصر المدرجة في التشريع، مثل: إجراءات تعيين مجلس إدارة البنك، وفي الكثير من الأحيان المحافظ ومدة عهدهم، الأهداف التي يجب أن يسعى لتحقيقها البنك المركزي، المساءلة إلى هيئة أخرى (تشريعية أو تنفيذية)، وجود أو عدم وجود حكومة تنفيذية في مجلس إدارة البنك المركزي، المسؤولية عن السياسة النقدية.

3. استقلالية الأهداف واستقلالية الأدوات:

يتمتع البنك المركزي باستقلالية في تحديد أهدافه إذا تمتع بحرية إدارة السياسة النقدية دون تحديد دقيق للأهداف، كما تكون أيضا له استقلالية في تحديد الأهداف إذا لم تكن الأهداف الخاصة بالأسعار محددة رقميا بينما استقلالية تحديد الأدوات فإنها تتحقق عندما تكون للبنك المركزي السلطة و الحرية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية التي يراها مناسبة لتحقيق أهدافه، ويكون غير مستقل في تحديد الأدوات عندما يلتزم بتمويل عجز الميزانية.

4. الاستقلالية العضوية والاستقلالية الوظيفية:

وتتعلق الاستقلالية العضوية بشروط تعيين المسيرين في البنك المركزي وشروط ممارستهم لوظائفهم، في حين تتعلق الاستقلالية الوظيفية بالمهام والأهداف للبنك المركزي، طبيعة أو قوة الصلاحيات، مدى إدارة أدوات السياسة النقدية، وأخيرا استقلالية ميزانية البنك المركزي.

المطلب الثاني: محددات استقلالية البنوك المركزية

يمكن ذكر أهم محددات استقلالية البنوك المركزية وذلك على النحو التالي:

1. المعدل الطبيعي للبطلالة:

يؤدي إرتفاع معدل البطلالة الطبيعي في دولة ما إلى لجوء هذه الأخيرة غلى خلق التضخم بدافع رفع مستوى التوظيف وهو ما يعكس عدم التزام مسؤولي السياسة النقدية في هذه الدولة بالحفاظ على استقرار الأسعار واللجوء إلى تقليص الفجوة بين معدل البطلالة الطبيعي ومعدل البطلالة المرغوب بزيادة الميل التضخمي للسياسة النقدية وبالتالي يعتمدون خفض درجة استقلالية بنوكهم المركزية لإتاحة وتوفير مصادر التمويل التضخمي. (مصطفى، 2020-2021، صفحة 164).

2. الجهة المسؤولة عن رسم السياسة النقدية:

ترتفع استقلالية البنك المركزي لتبلغ أقصى مستوياتها كلما كان للبنك سلطة حصرية في رسم السياسة النقدية، وتتدرج لمستويات أقل في حالة ما إذا كان للبنك المركزي تأثيراً ضئيلاً في رسم السياسة النقدية، وتنخفض في حالة ما إذا لم يكن للبنك تأثيراً في رسم السياسة النقدية، وإنما ينحصر دوره فقط كمستشار للحكومة، وتنعدم في حالة كون البنك المركزي ليس لديه أي تأثير على الإطلاق في رسم السياسة النقدية. (المنعم و طلحة، 2019، صفحة 04).

3. حجم الدين الحكومي:

يعتبر الدين الحكومي أحد المحددات الاقتصادية لدرجة الاستقلالية للبنك المركزي، فزيادة حجم الدين الحكومي يؤدي إلى رغبة الحكومة في تخفيض الفوائد على هذا الدين، ولكون العلاقة بن معدلات الفائدة ومعدلات التضخم هي علاقة طردية، وأن سعر الفائدة الحقيقي يساوي معدل الفائدة الاسمي مطروحاً منه لتضخم المتوقع، وبالتالي ستزداد رغبة الحكومة في تخفيض القيمة الحقيقية لهذا الدين عن طريق رفع الأسعار، مما يؤدي بها إلى تخفيض درجة استقلالية البنك المركزي. (مصطفى، 2020-2021، صفحة 167).

4. التمثيل الحكومي في إدارة البنك المركزي:

يؤثر تكوين مجالس إدارة البنوك المركزية على العلاقة بين البنوك والحكومة ففي بعض الحالات تعد هذه المجالس قناة رسمية للحكومة في التدخل بقرارات البنك المركزي، ففي بعض الدول تقوم الحكومات بتعيين معظم أو كل أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي، الأمر الذي يمكن الحكومة من ممارسة تأثيرها من خلال وجودها المباشر في تلك المجالس. (بكرشاي و بغداوي، 2020، صفحة 20).

المطلب الثالث: معايير ومؤشرات قياس استقلالية البنك المركزي

جميع الدراسات المتعلقة باستقلالية البنوك المركزية أفضت إلى أن استقلالية البنوك المركزية مرتبطة بمعايير ومؤشرات محددة.

أولاً: معايير استقلالية البنوك المركزية

اختلاف التعاريف التي عالجتها استقلالية البنك المركزي تبين أن هذه الاستقلالية تتجسد في محورين رئيسيين، الإطار التنظيمي الذي يعكس العلاقة بين البنك المركزي والحكومة والإطار الاقتصادي يخص الإطار الاقتصادي ممارسة وتنفيذ السياسة النقدية وتحديد استقلالية الأهداف.

و من أهم هذه المعايير نجد: (مصطفى، 2020-2021، صفحة 165)

1. **معايير الاستقلالية التشغيلية (الوظيفية):** وتعني تمتع البنك بالسلطة والحرية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومحدودية التدخل الحكومي في ذلك، وأن يكون هو صاحب القرار النهائي في حال وجود خلاف بينه وبين الحكومة بشأن هذه السياسة.
2. **معايير الاستقلالية العضوية- استقلالية المسيرين:-** ويتم تقييم ذلك من خلال ما إذا كان يحق للسلطة التنفيذية تعيين المسيرين وبالأخص محافظ البنك المركزي، وإذا كان لها حق عزل أو طرد المسيرين بوجود مبرر أو بدون مبرر، وإذا كان تحديد العهودات ممكن أو غير ممكن، وختاماً إذا كان للحكومة ممثلين في مواقع القرارات في مجالس البنك المركزي وإذا كان هذا التمثيل يقتصر على مجرد الحضور أو الاستماع والاشتراك في النقاشات أم أنه يمتد إلى حق التصويت والمشاركة في اتخاذ القرارات والاعتراض عليها أو إلغائها حين عرضها على وزير المالية مثلاً أو مجلس الوزراء.
3. **معايير الاستقلالية الاقتصادية:** وتكون مكفولة إذا لم يكن للحكومة إمكانية تمويل نفقاتها عن طريق اللجوء المباشر أو غير المباشر إلى قروض البنك المركزي أو أن هذه الإمكانية تبقى محدودة يضاف إلى ذلك سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي.

ثانياً: مؤشرات قياس استقلالية البنك المركزي

للتمييز بين البنوك المركزية حسب درجة الاستقلالية يجب دراسة المؤشرات التالية:

1. طول مدة تعيين محافظ البنك المركزي ومدى قابليتها للتجديد:

أن السلطة النقدية مرتبطة بقمة هرمها المتمثل في محافظ البنك المركزي ومدته، حيث كلما طالت مدة إشرافه تستطيع السلطة النقدية تنفيذ الإجراءات المستطيرة. (قدي، 2003، صفحة 96)

2. سلطة تعيين المحافظ وأعضاء مجلس الإدارة:

في معظم دول العالم التي تنعم بقدر وافر من الديمقراطية يتم إسناد مهمة تعيين محافظ البنك المركزي وكبار مسؤولية إلى السلطة التنفيذية (الحكومة) ولا يتعارض ذلك مع استقلالية البنك المركزي، ليس فحسب بل أنه في الدول التي تتمتع فيها البنوك المركزية بدرجة عالية من الاستقلالية، ونجد أن السلطات الحكومية تخضع لقيود في مجال تعيين وإقالة محافظي البنوك المركزية.

3. سلطة عزل المحافظ وأعضاء مجلس الإدارة:

إذا أتيحت للحكومة سلطات تقديرية لعزل محافظ البنك المركزي ونوابه وأعضاء مجلس الإدارة أو إقالتهم، فإن البنك المركزي يفقد كلياً استقلاله السياسي ويكون مجرد دوائر الحكومة ومنفذاً مطيعاً لتعليماتها، أما إذا كانت إجراءات عزل محافظ البنك المركزي ونوابه ومجلس الإدارة منصوص عليها

ومحددة في القانون، فإن البنك المركزي يكون متمتعاً بالاستقلال السياسي عن الحكومة، وتحدد التشريعات في بعض الدول الأحوال التي يتعين فيها عزل محافظ البنك المركزي ونوابه وأعضاء مجلس الإدارة وتلخص في الأحوال الآتية:

أ. ارتكاب أفعال مخلة بالشرف أو السمعة؛

ب. الفشل في أداء وظائفهم؛

ج. الإهمال الجسيم وعدم القدرة على أداء وظائفهم. (التلبي، 2019، الصفحات 49-50).

4. مدى سلطة حرية البنك المركزي في رسم وتنفيذ السياسة النقدية:

تختلف الجهة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية باختلاف درجة الاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي، لأن البنك المركزي المستقل لديه الصلاحية في وضع وتنفيذ السياسة النقدية بمقتضى التفويض الذي منحه القانون له، أي يتمتع البنك المركزي بحرية دون أن يتلقى أية تعليمات أو توجيهات من قبل الحكومة، والعكس إذا كانت السياسة النقدية مسؤولية الحكومة تتولى تنفيذها وتحديد أهدافها.

5. المساءلة والشفافية للبنوك المركزية:

لا شك أن أهمية وجود نظام كفاء للبنك المركزي يتيح بيانات كافية ومناسبة وتوقيتات محددة مما يمكنه من متابعة أداء البنك والتدخل في الوقت المناسب، إلا أن ذلك غير كاف ويستلزم الأمر توفر المعلومات المناسبة عن البنك المركزي للجمهور، إذا أن ذلك يساعد على مكافأة إدارة البنك أو معاقبته وكبار مساهميه بالسرعة الممكنة. (بكرشاي و بغدادوي، 2020، صفحة 20).

خلاصة الفصل

يجسد البنك المركزي السلطة النقدية المسؤولة على الاستقرار المالي والنقدي لنشاط البنوك، فهو يمثل بنك البنوك، وقد تم في هذا الفصل تناول نشأة وتعريف البنوك المركزية وأنواعها بالإضافة إلى الخصائص التي تتميز بها عن باقي المؤسسات المالية الأخرى، مع ذكر أهم الانتقادات التي وجه له. إضافة إلى ذلك فقد تم التطرق إلى أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي، فقد عرف هذا الأخير تطورات عديدة من حيث الوظائف فنجد وظيفة الإصدار النقدي، وظيفة بنك الدولة وبنك البنوك، والرقابة على الائتمان وفق الأدوات المباشرة والأدوات الكمية والنوعية. كما تم استخلاص أن العلاقة بين البنوك المركزية واستقلاليتها يعد أمراً هاماً لتحليل السياسات النقدية وتقييم أدائها في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

الفصل الثاني:

عموميات أساسية للشمول المالي

تمهيد

من المواضيع الهامة التي برزت مؤخرا على مستوى الساحة العالمية مؤخرا، الشمول المالي، والذي أصبح هدفا استراتيجيا لكثير من دول العالم، خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2008، مما دفع العديد من المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية منها البنك الدولي، ومجموعة العشرين (G20) وغيرها من المؤسسات العالمية للاهتمام بالشمول المالي الذي يشار إليه عادة باسم الخدمات المالية أو المنتجات المالية، ومحاولة تحقيقه.

فهذا الأخير يشمل مجموعة من المبادرات التي تجعل الخدمات المالية متاحة، ويمكن الوصول إليها، كما يمتاز بأهمية بالغة في تحقيق الاستقرار المالي داخل الأنظمة البنكية من جهة والاستقرار الاجتماعي للدولة من جهة أخرى، ما جعله من بين أهم القضايا المطروحة على البنوك المركزية التي بدورها عملت على تبني مجموعة من الاستراتيجيات والخطط للرفع من مستويات الشمول المالي.

بناء على ما سبق تم في هذا الفصل التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي

المبحث الثاني: أساسيات الشمول المالي

المبحث الثالث: البنوك المركزية والشمول المالي

المبحث الأول: ماهية الشمول المالي

يُحظى الشمول المالي في الآونة الأخيرة بإهتمام كبير، لما له من أهمية في إدماج مختلف فئات المجتمع مع النظام المالي، فهو يعتبر من المصطلحات الحديثة لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية.

المطلب الأول: نشأة وتطور الشمول المالي

مرت نشأة الشمول المالي وتطوره على مستوى العالم، على مجموعة من المراحل والمتمثلة في :

ظهر مصطلح الشمول المالي أول مرة في عام (1993) في دراسة " ليشون وثرث " **"Thrift & Leyshon"** حول الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا إذا تناول فيها إثر إغلاق فرع أحد المصارف على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات والمنتجات البنكية، وخلال تسعينات العقد الماضي ظهرت دراسات عدة تتعلق بالصعوبات التي تعيق بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات البنكية، وفي عام 1999 تم استخدام مصطلح الشمول المالي ولأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة والجدير بالذكر هنا ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام الخدمات والمنتجات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب أخرى كأن تكون عقائدية أو ثقافية وبين عدم استخدامها بسبب عدم القدرة على امتلاكها أو عدم توافرها. (ياس، 2022، صفحة 36).

وقد زاد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمي سنة 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة.

وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة. (حسينة، محمد، وكرمة، 2020، الصفحات 145-146).

والعديد من الحكومات عملت على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة بحيث تكون مبنية على أساس سد الفجوة والشمولية في التشريعات المالية وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافية لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية ويشمل ذلك ضمان وتحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وكانت المملكة المتحدة وماليزيا من أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم 2003 وتسعى العديد من الدول النامية والمتقدمة حاليا لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي. (جازية، 2020، صفحة 99).

المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي وخصائصه

ارتبط مصطلح الشمول المالي بمجموعة من التعريفات، والتي جاءت بها مجموعة المنظمات والهيئات المالية الدولية، مما يميزه بمجموعة من الخصائص التي انفرد بها.

أولاً: تعريف الشمول المالي

قدمت عدة تعريفات للشمول المالي والصادرة عن مجموعة مختصة مختلفة وأبرزها مالي:

التعريف 01: >>عرفت مجموعة العشرين "G20" والتحالف العالمي للشمول المالي "AFI" الشمول المالي على أنه "نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدر لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".<<

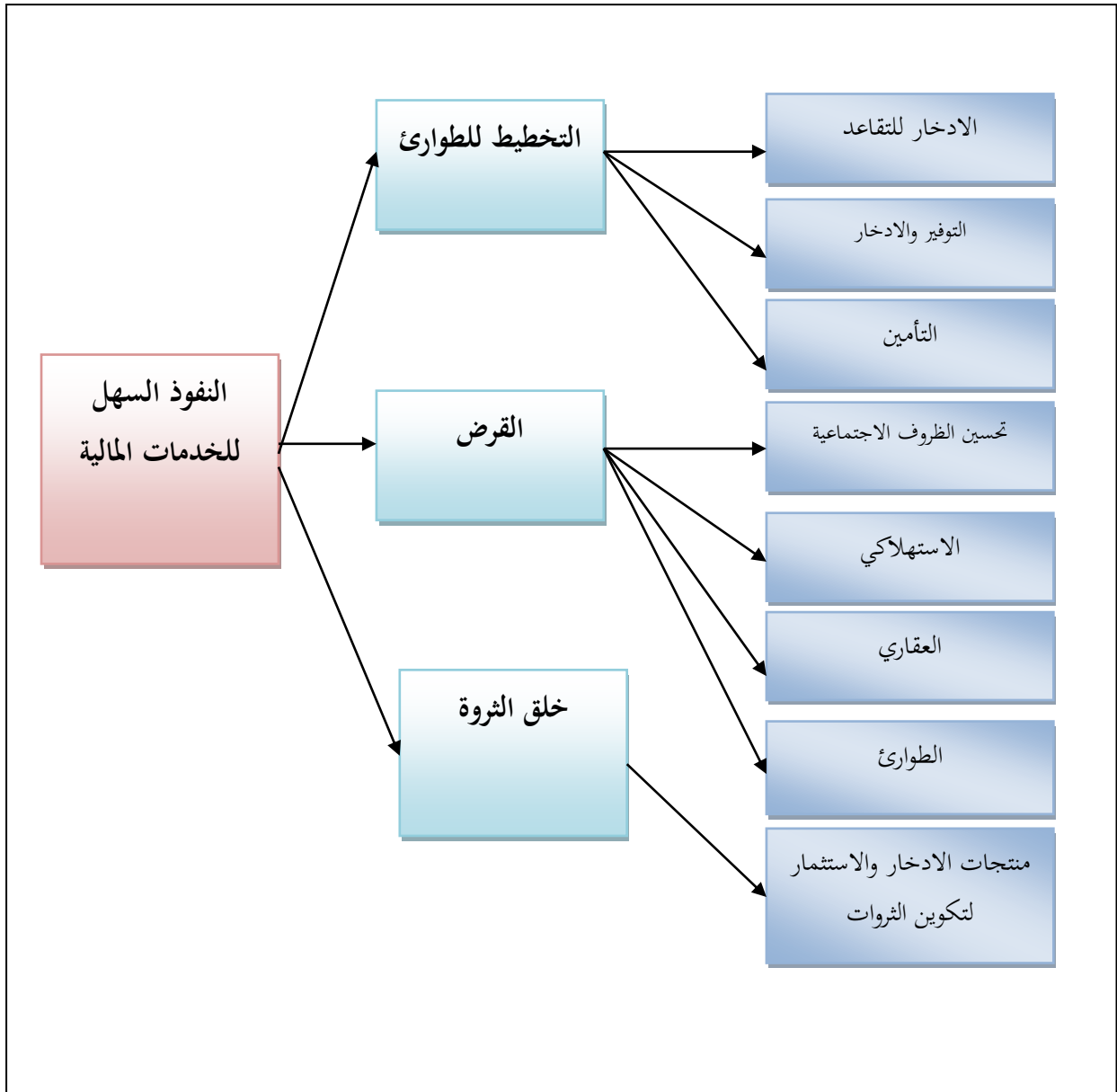
التعريف 02: >>عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" والشبكة الدولية للتثقيف المالي "INFE" فقد أشارت إلى أن الشمول المالي على أنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز النفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات الرسمية بالوقت والسعر المعقولين وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف لمالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". << (الأحسن، بيشاري، والأحسن، 2023، صفحة 50).

التعريف 03: >>أما البنك الدولي يعرف الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي (Global Financial Development Report)" على أنه "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية".<< (شيني و لخصر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، 2019، صفحة 106)

إستناداً على التعريفات المقدمة سابقاً يمكن إعطاء تعريف شامل والذي يتمثل في:

يقصد بالشمول المالي أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتمتع بالمسؤولية. ويمكن توضيح عناصر الشمول المالي كما يلي:

الشكل رقم (2-1): عناصر الشمول المالي



المصدر: (طرشي، رضوان، و عمر، 2019، صفحة 121)

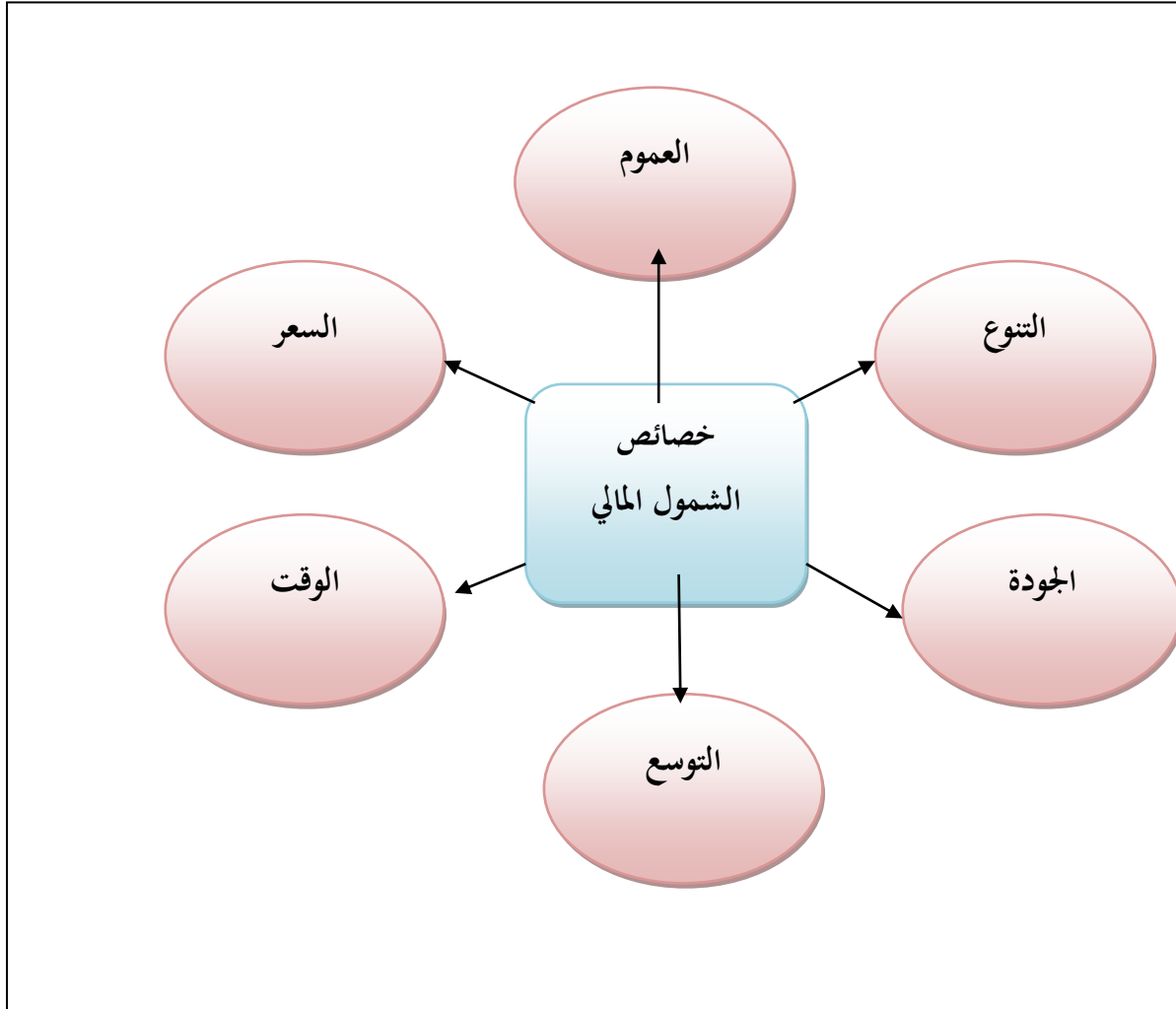
ثانيا: خصائص الشمول المالي

يتميز الشمول المالي بمجموعة من الخصائص وهي كالتالي: (فراح و العزيز، 2021، صفحة 648)

1. **العموم:** من خلال استهداف جميع شرائح المجتمع بما فيهم محدودي الدخل؛
2. **التنوع:** تقديم خدمات ومنتجات بنكية ومتنوعة؛
3. **السعر:** تقديم خدمات ومنتجات بأقل تكلفة تناسب جميع شرائح المجتمع؛

4. الجودة: مراعاة عامل الجودة في طبيعة الخدمة والمنتج المقدم؛
 5. الوقت: توفير لخدمة أو المنتج على مدار السنة وفي جميع الأوقات؛
 6. التوسع: الوصول إلى جميع مواقع الشركات والأفراد لتسهيل عملية التنقل؛
- والموضحة حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): خصائص الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على المعلومات سابقة الذكر.

بالإضافة إلى مايلي: (عطية، حلمي، و القاضي، 2019، الصفحات 85-86)

1. استمرارية تزايد امتلاك الحسابات البنكية: تظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن 515 مليون بالغ فتحو حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال تقديم الخدمات المالية على الهاتف المحمول في الفترة بين عامي 2014-2017.
2. أنماط الإدخار والائتمان والقدرة على مواجهة المخاطر المالية: إن إدخار النقود وإمكانية الحصول على الائتمان وإدارة المخاطر المالية هي جميعا جوانب رئيسية للشمول المالي وتوضح

بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي كيف ولماذا يقوم الناس بالادخار ولاقتراض وتبرز مدى قدرتهم على تغطية النفقات غير المتوقعة، ويدخر الناس النقود بالطرق المختلفة فالكثيرون يدخرون بالطرق الرسمية.

3. زيادة الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية: قدمت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي منذ تدشينها عام 2011 رؤى وأفكارا حول طرق زيادة شمول هذه الخدمات، ويتميز إصدار عام 2017 لأول مرة باحتوائه على بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالانترنت، حيث يكشف عن فرص غير مسبوقة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية ومساعدة مالكي الحسابات على استخدامها.

المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي وأهدافه

أظهرت العديد من الدراسات أن فوائد الشمول لمالي وأهميته كبيرة جدا، لذا أصبح محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات المالية والرقابية.

أولا: أهمية الشمول المالي

يساهم الشمول المالي في تحقيق ما يلي: (حسين، جبر، وكسارة، 2020، صفحة 51)

1. تحقيق أهداف التنمية المستدامة: عن طريق توفير مجموعة من الخدمات المالية للشركات متناهية

الصغر والصغيرة والمتوسطة مما يساهم في خلق المزيد من فرص العمل للشباب العاطلين عن العمل ومحدودي الدخل، فضلا عن تعزيز المساواة بين الجنسين بتحرير القدرات الاقتصادية للنساء ورائدات الأعمال في المجتمع، كما يساهم الشمول المالي في تقليل التفاوت الطبقي بين فئات المجتمع من خلال وصول الخدمات المالية لكافة المحافظات في الدولة بما فيها القرى النائية؛

2. تعزيز الاستقرار المالي: عن طريق تنويع محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية مما يقلل من

مخاطر تلك البنوك والمؤسسات فضلا عن حدوث الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الدول ذات الشمول المالي المرتفع؛

3. تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج في المجتمع: عن طريق استعمال النظام المالي لبدء أعمالهم

الخاصة والاستثمار في التعليم وإدارة المخاطر المالية.

4. أتمته النظام المالي: عن طريق توسيع انتشار الخدمات المالية الالكترونية وزيادة معدلات

استخدامها لجذب المزيد من الزبائن، خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات التي تفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وتكلفة

أقل، كما ستفيد النظام المالي عن طريق تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

إضافة إلى ذلك يمكن ذكر ما يلي: (طرشي، رضوان، و عمر، 2019، صفحة 122)

1. يساعد الشمول المالي العائلات على الادخار من أجل التقاعد أو حالات الطوارئ غير المتوقعة وتغطية النفقات المتكررة مثل الإيجار، فقد أبرزت العديد من الدراسات أن الشمول يمكن أن يحسن الدخل ويزيد من المدخرات، وبالتالي تمكين الفئات المحرومة من توفير ضروريات الحياة مثل الرعاية الصحية والتعليم والطعام وتنمية أعمالهم.

2. يلعب النفاذ للتمويل والخدمات البنكية دوراً مهماً في التقليل حدة التقلبات التي تتاب مستويات الإنفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم التخفيف من حدة تقلبات دورات الأعمال والنتائج المحلي الإجمالي، فمن خلال زيادة فرص النفاذ للتمويل والخدمات البنكية يتمكن الأفراد والمشروعات من التغلب على القيود المتعلقة بالسيولة وتعويض أية تضرراً على مستويات الدخل الجاري وبالتالي تقليل تقلبات الاستهلاك والاستثمار.

ثانياً: أهداف الشمول المالي

ظهر الاهتمام العالمي في الشمول المالي في الآونة الأخيرة، وتم إنشاء مؤتمرات وتحالفات ومؤسسات عالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وأهداف واضحة للشمول المالي وهي كالتالي: (ياس، 2022، صفحة 42).

1. تعزيز وصول فئات وشرائح المجتمع كافة إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتعريف الزبائن بأهمية تلك الخدمات وكيفية الحصول عليها ومميزاتها وتكاليفها وكيفية تحسين ظروفهم وواقعهم الاجتماعي والاقتصادي؛

2. العمل على تسيير الوصول إلى المؤسسات المالية وطرائق التمويل من أجل تحسين الظروف المعيشية؛

3. إعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقة الادخار والاستثمار لديهم وتشجيعهم على الادخار والاستثمار بالطرائق الصحيحة الرسمية المثلى وأيضاً تحفيز المنافسة بين مزودي الخدمات المالية، لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة؛

نجد أيضاً مجموعة من الأهداف وهي كالتالي: (شني و لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، 2019، صفحة 108)

1. تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم؛
2. تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع؛
3. خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهة الاقتصادية؛
4. تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

المطلب الرابع: أبعاد الشمول المالي

إدراكا لأهمية الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة ومكافحة الفقر فقد قامت مؤسسة التحالف الدولي (AFI) والرابطة العالمية ومجموعة، بالإضافة إلى البنك الدولي بتحديد مجموعة من الأبعاد.

أولاً: الأبعاد المعتمدة من طرف مؤسسة التحالف الدولي (AFI) والرابطة العالمية من أجل الشمول المالي،

قام تحالف الشمول المالي (AFI) بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي والتي قامت بإجراء مبادرة لوضع مجموعة من الأبعاد لقياس الشمول المالي، وقد ركزت هذه المجموعة على الأبعاد الآتية:

1. الوصول إلى الخدمات المالية:

يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، ويتطلب تحديد مستويات الوصول وتحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: تكلفة والقرب من نقاط الخدمات البنكية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي،...)، ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

ويمكن قياس بعد لوصول إلى الخدمات المالية من خلال المعلومات التي المؤشرات التالية: عدد نقاط البالغين لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم²، حسابات النقود الالكترونية، مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة، والنسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل. (بوتينة، 2018، صفحة 10).

2. استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع البنكي، من خلال تحديد مدى استخدام

الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، وتكمن مؤشرات هذا البعد في:

- أ. نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛
- ب. عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين؛
- ج. عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛
- د. عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
- هـ. نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم؛
- و. نسبة لمحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛
- ز. نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛
- ح. عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع؛
- ط. عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة؛
- ي. نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.

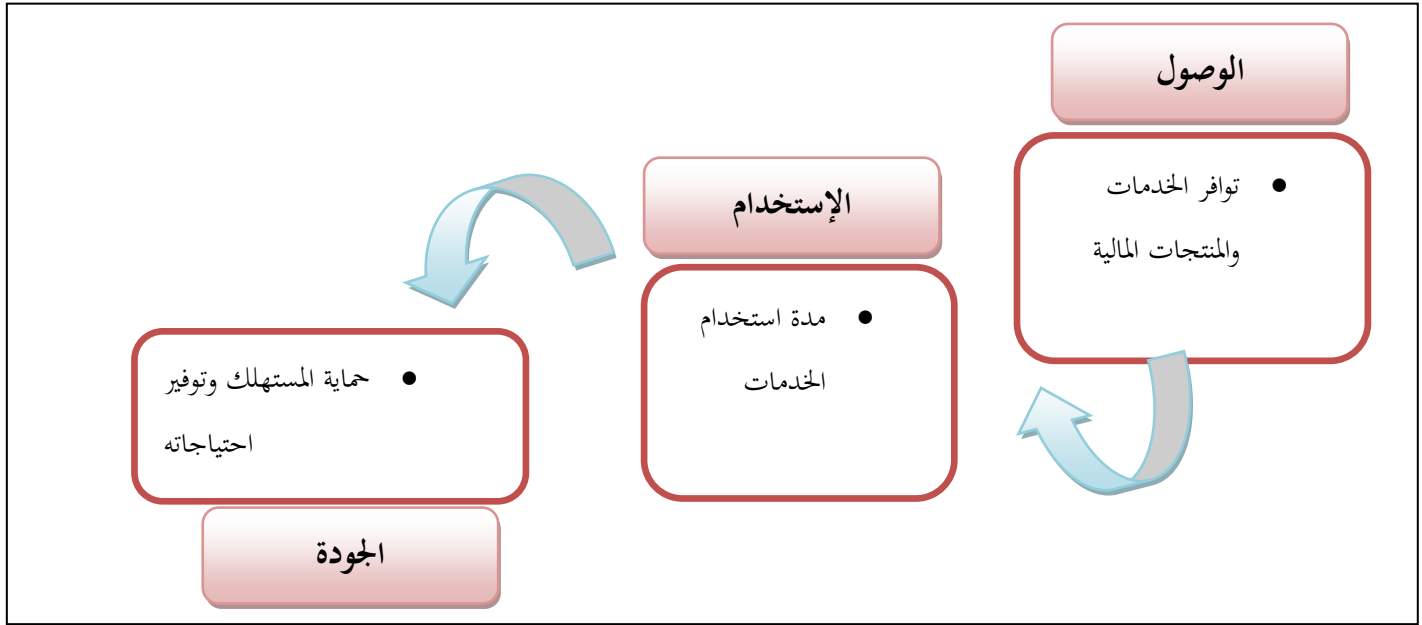
3. جودة الخدمات المالية: تعتبر عليا وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته،

حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك. (شبني و لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية) تعزيز الشمول المالي

في جمهورية مصر العربية)، 2019، صفحة 110)

والشكل الموالي يوضح أبعاد الشمول المالي:

الشكل رقم (2-3): الأبعاد المعتمدة من طرف مؤسسة التحالف الدولي (AFI) والرابطة العالمية من أجل الشمول المالي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة أعلاه.

ثانيا: أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي

قسم البنك الدولي أبعاد الشمول المالي إلى خمس أبعاد والتي بدورها تحتوي على عدة مؤشرات تمثلت فيما يلي

1. استخدام الحسابات البنكية: والذي يقاس كما يلي: (رجب، 2018، صفحة 06)

نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل (البنوك، مكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى)، الغرض من الحسابات (شخصية، تجارية)، عدد المعاملات (إيداعا وسحبا)، طريقة الوصول إلى الحسابات البنكية مثل أجهزة الصراف الآلي، وفروع المصارف والمؤسسات المالية.

2. مجال الادخار: والذي يقاس كما يلي:

النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية، النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة، النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

3. الاقتراض: والذي يقاس كما يلي:

النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية، النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

4. المدفوعات: والذي يقاس كما يلي:

النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية، النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية، النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال خلال 12 شهر الماضية.

5. التأمين: والذي يقاس كما يلي:

النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم، النسبة المئوية للذين يعملون في الزراعة، الغابات والصيد البحري ويقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

المبحث الثاني: أساسيات الشمول المالي

يهدف تعزيز الشمول المالي، وتحقيق الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها، عملت المنظمات المالية لتحديد أهم الركائز والمتطلبات الرامية لتحقيق لأمثل لهذا المصطلح.

المطلب الأول: ركائز الشمول المالي

تتمثل أهم الركائز التي يستند عليها الشمول المالي في:

1. **دعم البنية التحتية المالية:** تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن أهم

الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له الآتي:

- أ. بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
- ب. الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها، فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية... إلخ.
- ج. تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية وهذا لتسيير تنفيذ العمليات والخدمات المالية؛
- د. الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة؛
- هـ. توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة البيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات الصغيرة. (غزال و بركات، 2020، صفحة 49).

2. **التثقيف المالي:** يتعلق التثقيف المالي أو محو الأمية المالية للشركات والتمويل الشخصي بتمكن

المشروعات والأفراد من اتخاذ قرارات مستنيرة، والتعامل مع التعقيدات المالية على أساس يومي واتخاذ إجراءات فعالة لتحسين أوضاعهم ومصالحهم وذلك لتجنب القلق في القضايا المالية، الذي يعد من أهمية ليس من أجل الثقافة المالية وتغيير المعتقدات الخاطئة عن القطاع المالي الرسمي فحسب، بل لأنه الدافع والمحرك للدعائم الأخرى للشمول المالي، ويتطلب التثقيف المالي تبني إطار عمل يضم جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة، لكي يتمكن العملاء من أداء دورهم في تعزيز مستوى انضباط السوق، الذي يسير نحو التوسع الخدمات المالية البنكية للفئات المهمشة، وهنا يجب على الجهات الفاعلة الأخرى أيضا القيام بالآتي:

- أ. توعية العملاء وأن يصبحوا قادرين على التعبير عن آرائهم حول الخدمات المالية التي يشترونها؛

ب. ينبغي على المؤسسات المالية المشاركة بفعالية في توفير بيئة توفر الحماية للمستهلكين؛

ج. ينبغي على الحكومات أن توفر الرقابة وآليات تنفيذ القوانين لضمان وقوف الجانبان على قدم المساواة.

3. **حماية العميل:** يقصد بها حماية عملاء المصارف من المخاطر التي قد يتعرضون لها والحد منها في مجال تعاملهم مع المصارف من خلال وضع الأطر التنظيمية من سياسات وإجراءات بما يكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية وصيانة حقوقهم دون انتقاص وعدم الأضرار بمصالحهم ومعاينة من يتعدى إذا أنه : (رحيل و الشعاني، 2023، صفحة 311).

- أ. يجب أن تتسم تعاملات البنك بالعدل والمساواة والإنصاف والأمانة؛
- ب. كما تقوم بعملية الإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتجات التي تقدمها لهم بكل وضوح وسهولة الفهم والبساطة والدقة، وإعلامهم بالمزايا والمخاطر؛
- ج. يتعين على المصارف أن تضع الخطط والبرامج والآليات المناسبة لتطوير ونشر المعارف المالية والبنكية لعملائها الحاليين والمحتملين، والسعي لرفع مستوى الوعي والتثقيف لديهم؛
- د. يتعين على المصارف أن تحرص على ممارسة وأداء عملها بأسلوب مهني مسئول مع الأخذ في الاعتبار تحقيق أفضل مصلحة للعملاء في كافة مراحل تعاملهم مع البنك؛
- هـ. حماية العملاء ضد أساليب الاحتيال المالي ولاختلاس، إذا يتعين على المصارف حماية ودائع العملاء ومدخراتهم وغيرها من الأصول المالية التي تقع في دائرة معاملاتهم مع البنك، وذلك من خلال وضع أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة؛
- و. كما يتعين على المصارف أن تكون لديها آلية داخلية لحل النزاعات مع العملاء، وإعطاء العناية الكافية لمعالجة الشكاوي بطريقة سريعة وعادلة ومستقلة، تتسم بالمسؤولية والفاعلية.

4. **تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء:** لتسيير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم المنتجات والخدمات وتخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء إلى جانب تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات لتوسيع الخيارات أمامهم. (سعدان و محاجبة، 2018، صفحة 749).

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي

لدعم جهود بيانات الشمول المالي على المستوى الوطني والعالمي، اتفقت مجموعة العشرين مع توصية الرابطة العالمية لتحديد مؤشرات قياس الشمول المالي وفقا أعده صندوق النقد الدولي، وهي كالتالي: (الدين، جمال، و أولاد، 2022، صفحة 521)

1. مؤشرات الوصول المالي: وتمثلت في عدد نقاط الوصول لكل 10 آلاف بالغ على المستوى

الوطني مجزأة حسب:

أ. نوع الوحدة الإدارية؛

ب. عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ألف كلم مربع؛

ج. حسابات النقود الإلكترونية؛

د. مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛

هـ. النسبة المئوية لإجمالي الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

2. مؤشرات الاستخدام المالي: لقد أشاد "كامارا" أنها مشروطة بعوامل إجتماعية واقتصادية

كنصيب الفرد من الناتج المحلي ورأس المال البشري، والأطر القانونية والعادات وحالة الاقتصاد التنموية، ممثلة في :

أ. عدد حسابات الودائع والقروض لدى البنوك التجارية؛

ب. عدد المقترضين من البنوك التجارية؛

ج. عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛

د. عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛

هـ. عدد بطاقات السحب الآلي؛

و. عدد حملة سياسة التأمين لكل ألف بالغ؛

ز. نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية دولية أو محلية.

وهذه المؤشرات تقاس لكل ألف بالغ من حسابات القروض والودائع، بطاقات السحب وغيرها. (أسمهان، 2022، صفحة 165).

3. مؤشرات جودة الخدمة المالية: فهي تلخص مدى العمق المالي الذي يشهده القطاع مقسمة إلى:

أ. القدرة على تحمل التكاليف: معرفة متوسطة التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي

بناءً على الحد الأدنى الرسمي للأجور، ومتوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري

- أ. أساسين ومتوسط تكلفة تحويلات الائتمان، إضافة إلى نسبة العملاء المصرحين بارتفاع تكاليف الخدمة.
- ب. الشفافية: تقديم نموذج وصف محدد للخدمة المالية المقدمة، إضافة إلى نسبة المتعاملين الذين يتلقون معلومات واضحة وكافية ابتداء من نقطة الوصول للقروض.
- ج. حماية المستهلك: نسبة العملاء الذين استفادوا من تغطية ودائعهم من قبل صندوق تأمين الودائع، الأطر القانونية التي تحمي المستهلك وتضمن حقوقه.
- د. الراحة والسهولة: تمثل نسبة الأفراد ومتوسط الوقت المعتمدان في الانتظار لإتمام الخدمة المالية.
- هـ. التثقيف المالي: كل ما يتعلق بمدى وعي المستخدم البالغ لاختيار الخدمة.
- و. المديونية (السلوك المالي): وتتمثل في نسبة المقترضين أو مستخدمي الودائع، أو نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة المقترضين المتأخرين عن السداد، معدل عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي. (ساسبي، دحو، و إسحاق، 2023، صفحة 999).

المطلب الثالث: متطلبات تطبيق الشمول المالي

تتضمن المتطلبات الرئيسية للشمول المالي مايلي: (محمود آ.، 2021، صفحة 12)

1. دراسة السوق البنكي دراسة جيدة ومتجددة لمعرفة مدى جدوى الخدمات البنكية الموجودة حالياً، ومدى تناسبها مع فئات المجتمع؛
2. دراسة مطالب واحتياجات السوق من خدمات مصرفية لتحقيقها على أرض الواقع؛
3. العمل على إطلاق خدمات جديدة تغطي كافة الاحتياجات البنكية لكافة فئات المجتمع؛
4. متابعة العملاء ومدى رضائهم عن الخدمات المتاحة، وتوفير كل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم؛
5. توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم والتي تساعد على إدارة أموالهم بطريقة سليمة؛
6. العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المقدمة.

بالإضافة إلى: (رجال، 2020/2021، صفحة 14)

1. حصول العمليات على معاملة عادلة وشفافة ولا الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة بتكلفة مناسبة؛
2. عمل دراسة من أجل الخدمات المالية الموجودة وهل هي مناسبة للمستهلك وماذا يريد بالضبط منها وهي أو خطوة تستطيع الدولة وضع أهداف في هدف صعبها مستوى الشمول المالي وهذا يتطلب مشاركة جهات كثيرة في الدولة.
3. حماية المستهلك من أجل تزويد ثقة الشعب في القطاع البنكي والمالي؛
4. الإهتمام بشكاوي العملاء والتعامل معها بكل حيادية.

المبحث الثالث: البنوك المركزية والشمول المالي

تؤدي البنوك المركزية دور كبير في تعزيز الشمول المالي داخل الدولة، هذا ما خلف وجود علاقة بين البنك المركزي والشمول المالي.

المطلب الأول: سياسة البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي

البنوك المركزية تعمل على تعزيز وتوفير دعائم الشمول المالي من خلال تنفيذ السياسة الملائمة للاقتصاد الوطني، وهذا عن طريق مجموعة من الركائز يمكن اختصارها في ما يلي:

1. تحقيق الاستقرار النقدي: يعتلي هدف تحقيق الاستقرار النقدي سلم أولويات السياسة النقدية للبنوك المركزية في المرحلة الحالية، ويقصد بالاستقرار النقدي هنا، استقرار المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف العملة المحلية، وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم. فالاستقرار النقدي يعتبر احد أهم ركائز البيئة الجاذبة للاستثمارات سواء كانت محلية أم أجنبية، وهذه الاستثمارات هي المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي، وبهذا يكون الدور الذي يلعبه البنك المركزي في النمو الاقتصادي دورا محوريا.

فالبنك المركزي يؤمن بأن البيئة البنكية التي تمكن المؤسسات البنكية المختلفة من التنافس بحرية وعلى أسس متكافئة هي البيئة المناسبة التي توفر التمويل للنشاط الاقتصادي بحرية وعلى أسس متكافئة هي البيئة المناسبة التي توفر التمويل للنشاط الاقتصادي بالحجم والكلفة المناسبين استنادا إلى قوى السوق، وهي التي ترفع من كفاءة استخدام الموارد المالية، وعليه فإن البنوك المركزية يجب عليها أن تتخلى نهائيا عن التدخل في إدارة المحافظ المالية للبنوك واقتصار دورها التنظيمي على

الإجراءات التنظيمية التي تضمن سلامة الوضع المالي للمؤسسات الجهاز البنكي. (البحري و علي، 2021، صفحة 328)

2. تعزيز الرقابة البنكية: من خلال رفع مستوى الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على المصارف إلى مستوى ينسجم مع المعايير الدولية بهذا الخصوص، ووضع حدا أدنى لنسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات، إضافة مخاطر السوق إلى معادلة احتساب معدل كفاية رأس المال، تطوير نظام إنذار مبكر للمصارف يساعد البنك المركزي في التعرف على مواطن الضعف في الوضع المالي والإداري لأي بنك وهي في مراحلها الأولى، تطبيق مفاهيم الرقابة الشاملة لتشمل التفتيش الميداني والمكتبي لمختلف فروع البنك الواحد في الداخل والخارج، هذا إلى جانب تطبيق معايير المحاسبة والإفصاح المالي المعمول بها دولياً.

3. تعزيز سلامة ومنعة الجهاز البنكي: وذلك رفع الحد الأدنى لرأس مالها، ورفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال مع النسبة المقررة في لجنة بازل والبالغة 8%، وتخفيض المدة الزمنية لتصنيف الديون المتعثرة وتعليق الفوائد عليها من ستة أشهر إلى ثلاثة أشهر، بمكافحة غسيل الأموال.

4. تحديث التشريعات البنكية والمالية: الحرص على تحديث التشريعات النازمة للعمل البنكي بهدف مواكبتها لا هو معمول به في الأسواق المالية المتقدمة، وإتاحة أيضاً للبنوك القيام بعمليات الوساطة والإيجار والدفع والتحصيل والتعامل بأدوات السوق النقدي وأدوات رأس المال والتعامل بالعملة الأجنبية في أسواق النقد الآنية والآجلة المشتقات. (طوقان، 2005، صفحة 03).

المطلب الثاني: مسؤولية البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي

تلعب البنوك المركزية دوراً ومسؤولية كبيرة وأساسية في دعم وتنسيق سياسات الشمول المالي، فهو يعمل على تعزيز الشمول المالي من خلال: (حاجي، 2023، صفحة 397)

1. العمل على تشجيع إنشاء وتطوير قنوات إضافية للخدمات المالية التقليدية، باستخدام التكنولوجيات الحديثة، مع متابعة المخاطر التي قد تنشأ عنها بهدف الوصول إلى كافة فئات المجتمع؛
2. تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية؛
3. الرقابة على التزام المؤسسات المالية بالقواعد المقررة والمسطرة من طرفه؛

4. رعاية وتوجيه إعداد إستراتيجية الشمول المالي، وتحديدًا من خلال جمع البيانات والتحليلات عن أوضاع الشمول المالي سواء البيانات حول جانب العرض (انتشار المؤسسات المالية وتوفير الخدمات) أو حول جانب الطلب (احتياجات ونوعية الخدمات المطلوبة من الأفراد والمؤسسات)؛
5. التنسيق مع الهيئات أو الجهات الإشرافية التي تشرف على شركات الاتصالات وشبكات الهاتف المحمول، حيث باتت تمثل عنصرا حيويا في توسيع وانتشار الخدمات المالية والوصول إليها؛
6. الإسهام في وضع القواعد واللوائح المشجعة عن طريق: تشجيع إنشاء شركات متخصصة لتقديم الخدمات أو تمكين الشركات القائمة للتحويل إلى مؤسسات خاضعة للتنظيم، والسماح لها بتوسيع نطاق أعمالها بزيادة رأس المال أو تلقي الودائع بالنسبة لتلك المؤسسات التي تفي بمعايير تغطية محددة.

بالإضافة إلى ذلك نجد: (المصري، الشمول المالي - النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي-، بدون سنة، صفحة 01)

1. وضع قواعد وتشريعات هدفها تسيير إجراءات المعاملات البنكية بكافة أشكالها، وتذليل العقبات من جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية إلى مستخدميها؛
2. تحفيز القطاع المالي على تعزيز التوعية ونشر الثقافة المالية، خاصة بين فئة الشباب؛
3. الموافقة على إتاحة خدمات مالية مبسطة مثل استخدام الهاتف المحمول في عمليات الدفع الإلكترونية والعمليات المالية الأخرى؛
4. إبراز أهمية دور الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع (مثل RTGS).

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي

يواجه البنك المركزي مجموعة من التحديات التي غالبا ما تكون حاجا أمام سياسته الرامية إلى الرفع من مستويات الشمول المالي، وتطبيقه .

كما يلي: (حموش، صفحة 14)

1. عدم تطور البنية التحتية للقطاعات البنكية بالقدر الذي يكفل زيادة فرض النفاذ للتمويل؛
2. ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والبنكية، وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على الصعيد الائتماني المقدم للأفراد أو المؤسسات؛

3. غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر، حيث تسجل كمنظمات غير حكومية، وبالتالي يصعب وضع أطار رقابي وإشرافي على تنظيم لتمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة؛
4. بطء تطور المؤسسات المالية غير البنكية، وبوجه خاص مؤسسات الادخار وصناديق الاستثمار وأسواق السندات والصكوك.

بالإضافة إلى: (كردوسي و براهيمية، 2022، الصفحات 313-314)

1. ضعف الإفصاح والشفافية: الأمر الذي يشكل حاجزا لجذب المستثمرين الأجانب؛
2. ضعف تكنولوجيا الاتصالات: وخاصة شبكات الانترنت والهواتف المحمولة التي تعوق استخدام قنوات الدفع مثل الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول؛
3. ضعف الثقة في المؤسسات المالية: عدم الشعور بالأمان أو بالقدرة على سحب الأموال في أي لحظة وبالقدر المطلوب يفقد المصدقية للتعامل مع المؤسسات المالية الرسمية؛

خلاصة الفصل:

يعتبر الوصول إلى الخدمات المالية جزءاً حيوياً من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالشمول المالي يعد مفتاحاً لتمكين الفرد وتحسين جودة حياته، كما يساهم بدرجة كبيرة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي للمجتمعات.

وقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مجموع الأساسيات والجوانب التي تعالج الشمول المالي، انطلاقاً من نشأته وتطوره، وماهيته وأهم ركائزه ومتطلبات تحقيقه، كما تم الإشارة إلى العلاقة المبنية بين الشمول المالي والبنك المركزي باعتبار هذا الأخير من أهم المؤسسات المالية التي تسعى إلى الرفع من مستوياته. عن طريق الدور الفعال الذي تلعبه البنوك المركزية لتعزيز الشمول المالي.

الفصل الثالث:

الواقع العملي للبنك المركزي
المصري في تعزيز الشمول المالي

تمهيد

يعتبر الشمول المالي أحد أهم المحاور الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في العديد من الدول، التي تعمل معظمها على توفير الخدمات المصرفية والمالية لكل أفراد المجتمع، مما لها من انعكاسات إيجابية تدفع هذه الدول إلى اقتصاد الرفاهية، وفي هذا السياق، يبرز دور البنوك المركزية كجهات رئيسية في صياغة وتنفيذ السياسات المالية تدعم الشمول المالي.

وبهدف توضيح الدور الذي تلعبه البنوك المركزية في بعض الدول خاصة في مصر وباقي الدول العربية في تحسين وتطوير وتحديث وسائل ونظم الدفع والخدمات المصرفية، بالاعتماد على مجموعة من الآليات والركائز لدعم البنية المالية قامت البنوك المركزية ببذل مجموعة من الجهود وتبني إستراتيجية وطنية معينة تختص في عملية تعزيز الشمول المالي عن طريق التنويع في الخدمات والمنتجات المالية كذلك عن طريق التثقيف المالي، وتطوير الخدمات المالية الرقمية.

وبالتالي سوف نحاول في هذا الفصل التعرف على دور ومساهمة البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: البنك المركزي المصري

المبحث الثاني: مساهمة البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي

المبحث الثالث: نتائج استراتيجية الشمول المالي الصادرة عن البنك المركزي المصري

المبحث الأول: البنك المركزي المصري

تعتبر البنوك المركزية السلطة النقدية الوحيدة التي تهتم بشؤون النقد والقرض داخل الدولة، بالإضافة لقيادة النظام المصرفي وضمان استقراره وتطوره.

المطلب الأول: لمحة عن البنك المركزي المصري

أولاً: نشأة وتطور البنك المركزي المصري: (سعد، 2013).

حتى مارس 1951 لم يكن هناك في مصر ما يعرف بالبنك المركزي، ومع صدور القانون رقم 85 لعام 1951 تم تحويل البنك الأهلي المصري إلى بنك مركزي للدولة (المادة الأولى من القانون المذكور)، وطبقاً لهذا القانون تم منح البنك المركزي الوسائل التي يزاول بها الإشراف على الائتمان والتي تركزت في نسبة الاحتياطي والسيولة، ولكن القانون لم يتضمن صراحة الإشارة لاستخدام سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة للتأثير على سيولة الجهاز البنكي وهما ما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وقد استمر البنك الأهلي المصري يعمل طبقاً للقانون السابق ذكره، وذلك حتى صدور القانون رقم 173 لسنة 1958، والذي جاء بعده قواعد تهدف إلى تدارك أوجه النقص التي ظهرت في القانون رقم 58 لسنة 1951، ومنه فإن يمكن القول بحق أن قانون البنوك والائتمان رقم 173 لسنة 1951، قد أرسى قواعد البنك المركزي بصفة نهائية ومنحة كافة السلطات الممنوحة للبنوك المركزية في الدول المتقدمة، إلا أنه ظل تابعا للقطاع الخاصة، ورغم أن ذلك لا يتفق والصالح العام.

وفي سنة 1970 تم تصحيح الوضع بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم 40 بتأميم هذا البنك، أي بانتقال ملكيته إلى الدولة.

وعقب تبني مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي كان لابد من توسيع سلطات واختصاصات البنك المركزي لدعم هذا التوجه، حيث صدر القانون رقم 120 لعام 1985 والذي أعطى البنك المركزي كافة السلطات لتنظيم السياسات النقدية والائتمانية والبنكية والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة.

ثانياً: مفهوم البنك المركزي المصري

البنك المركزي المصري هو أحد الأجهزة الرقابية المستقلة التي نص عليها الدستور، وله شخصية اعتبارية عامة، ويتمتع بالاستقلال الفني والمالي والإداري، ويهدف إلى سلامة النظام النقدي والمصرفي واستقرار الأسعار في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وذلك طبقاً لما قرره الدستور وقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم 194 لسنة 2020.

وتتمثل أهم اختصاصاته في:

1. إصدار النقد وإدارته، وتحديد فئاته ومواصفاته؛
2. وضع السياسة النقدية وتنفيذها؛
3. الرقابة والإشراف على وحدات الجهاز المصرفي؛
4. الاحتفاظ باحتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي، وإدارتها؛
5. القيام بدور المستشار والوكيل المالي للحكومة؛
6. تحقيق سلامة نظم وخدمات الدفع، ورفع كفاءتها؛
7. حماية حقوق عملاء الجهات المرخص لها، وتسوية المنازعات ذات الصلة؛
8. تعزيز الشمول المالي، والعمل على توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية، ووضع الأطر التي تهدف إلى خفض الاستخدام المادي للنقود. (البنك المركزي المصري، 2023).

المطلب الثاني: الوسائل والأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار النقدي:

تمثلت مجموعة الوسائل والأدوات في:

1. **سياسة الإصدار النقدي:** نص القانون رقم 173 لسنة 1985 على أن يكون للبنك المركزي وحده امتياز إصدار أوراق النقد، كما نص على أن يقابل أوراق النقد المتداولة بصفة دائمة، وبقدر قيمتها رصيد مكون من ذهب ونقد أجنبي وصكوك أجنبية وسندات الحكومة المصرية وأذونها وسندات مصرية تضمنها الحكومة المصرية وأوراق تجارية قابلة للخصم.
2. **نسبة الاحتياطي القانوني:** تقضي المادة (41) من قانون البنوك والائتمان رقم 173 لسنة 1958 بأن يحتفظ كل بنك تجاري لدى البنك المركزي المصري، وبدون فائدة، برصيد دائن بنسبة معينة مما لديه من الودائع التي يعينها البنك المركزي.
3. **نسبة السيولة:** في إطار تنفيذ المادة (40) من قانون البنوك والائتمان رقم 173 لعام 1958 والتي تنص على أن يضع مجلس إدارة البنك المركزي قواعد عامة لتحديد نسبة ونوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية وتحدد هذه النسبة بواقع 30%.

4. أسعار الفائدة الدائنة والمدينة: تعتبر أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وأسعار الخصم من أكثر أدوات السياسة النقدية والائتمانية فاعلية في التأثير على المعروض النقدي لما لها من تأثير واضح على حجم الادخار المحلي من ناحية وعلى حجم الائتمان الممنوح من البنوك التجارية من ناحية أخرى. (سليمان، 2014، صفحة 20).

المطلب الثالث: أهمية وخصائص البنك المركزي المصري

تكمن أهمية البنك المركزي المصري في : (سعد، 2013، الصفحات 119-120)

1. يعتبر البنك المركزي من المؤسسات العامة للدولة فهو يستهدف تحقيق المصلحة الاقتصادية العامة وذلك في إطار المهام التي تعهد إليه للقيام بها ، فالبنك المركزي يحتكر إصدار النقد القانوني الإلزامي للدولة ، ويقوم بوظيفة أخرى أساسية هي الرقابة والتحكم في عرض النقود المصرفية التي تخلقها البنوك التجارية . فالبنك المركزي لدولة ما يمثل السلطة العليا المشرفة على شئون النقد والائتمان بها . وهو يستغل هذه السلطة، بما يتماشى مع أهداف الدولة الاقتصادية. ويقوم بحماية البنوك من الانهيار في الأوقات غير العادية وذلك بقيامه بدور الملجأ الأخير للإقراض؛
2. يتمتع البنك المركزي المصري بأهمية خاصة في إطار ما يخوله له القانون من وضع وتنفيذ السياسات التي تساعد على تأدية هذا السوق للدور المطلوب منه في التوازن النقدي والاستقرار الاقتصادي؛
3. للبنك المركزي سلطات واسعة كفلتها له قوانين البنوك والائتمان، ويؤدي البنك المركزي المصري عدة وظائف أساسية فهو بنك الإصدار حيث ينفرد بإصدار النقود وإن كانت الخزانة العامة تساعد في إصدار النقود المساعدة؛
4. كما يعتبر البنك المركزي بنك البنوك نظراً لأن البنوك الأخرى تتعامل معه وتسير وفقاً لتوجيهاته وإشرافه، بجانب ذلك فإن البنك المركزي لا يهدف إلى تحقيق الربح كما تهدف غيره من البنوك، وإنما تعتبر أرباحه نتيجة عارضة للغرض الأساسي الذي يرمي إليه؛
5. ونظراً للارتباط الوثيق بين السياسة المالية التي تشرف عليها الحكومة والسياسة النقدية التي يشرف عليها البنك المركزي، يقوم هذا البنك بوظيفة بنك الحكومة ومستشارها المالي وإلى جانب ذلك فه و الذي يدير احتياطات الدولة من النقد الأجنبي بالإضافة إلى استخدامه

لأدواته المعروفة للتحكم في ضبط وتحديد حجم السيولة النقدية وتوجيه الائتمان بما يتلاءم مع أهداف وأولويات الخطة الاقتصادية للدولة من أجل تحفيز الاستثمار وزيادة النشاط الإنتاجي وصولاً إلى الحد من التضخم وتحقيق التوازن والاستقرار النقدي.

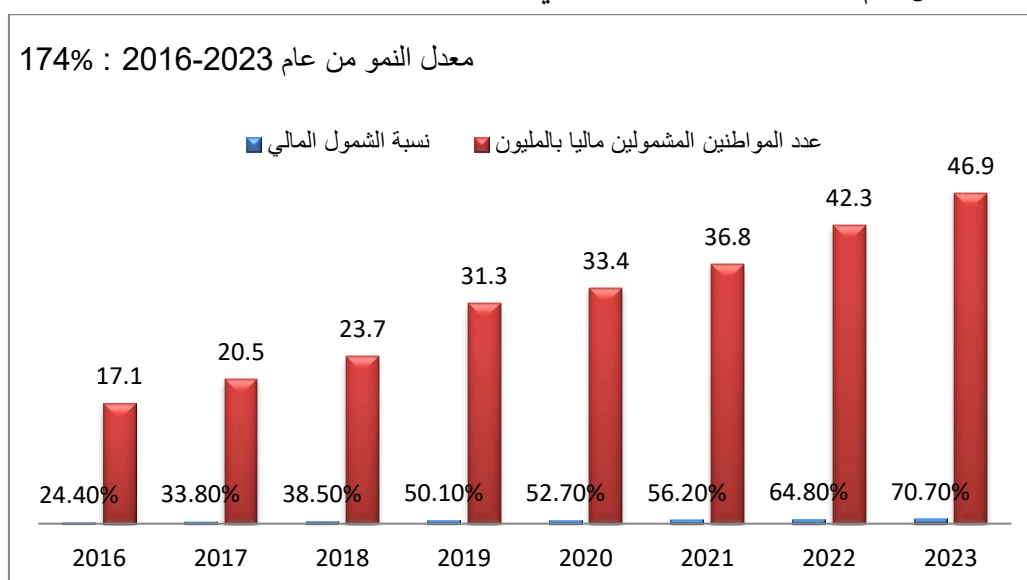
المبحث الثاني: مساهمة البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي

يلعب البنك المركزي المصري دوراً حاسماً في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير الخدمات المصرفية والمالية للجميع

المطلب الأول: تطور نسبة الشمول المالي في مصر

يمكن توضيح نسبة الشمول المالي في مصر حسب الأشكال التالية:

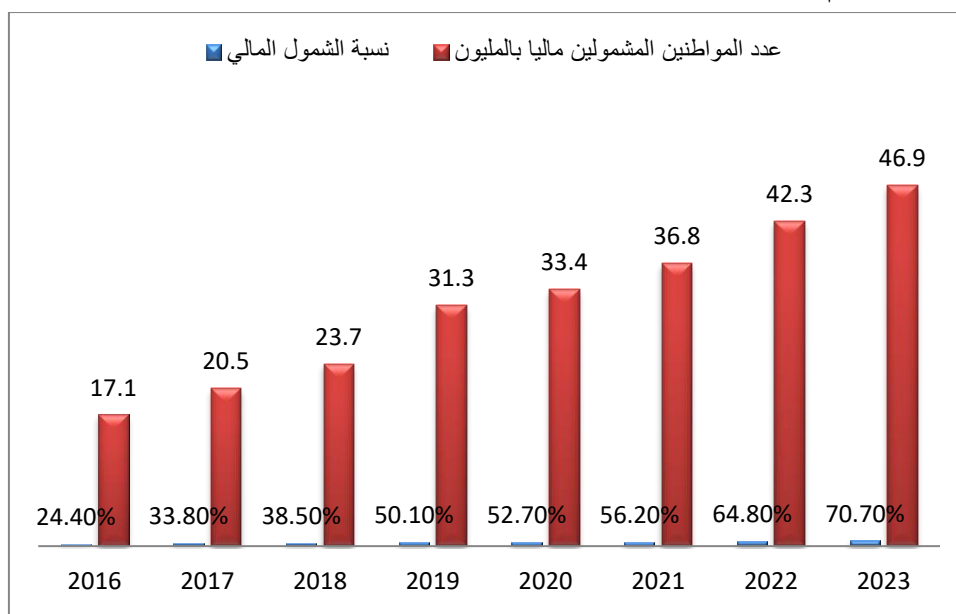
الشكل رقم (3-1): تطور الشمول المالي خلال الفترة الممتدة من 2016-2023



المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على: (المصري، Central Bank Of Egypt، 2023)

يلاحظ من الجدول رقم (3-1): أن نسبة المواطنين المشمولين مالياً (16 سنة فأكثر)، ارتفعت إلى 70.7% في نهاية 2023 مقارنة بـ 24.40% في نهاية 2016، وبمعدل نمو بلغ 174% خلال الفترة 2016 إلى 2023 وفقاً لمؤشرات قاعدة بيانات الشمول المالي بالبنك المركزي المصري

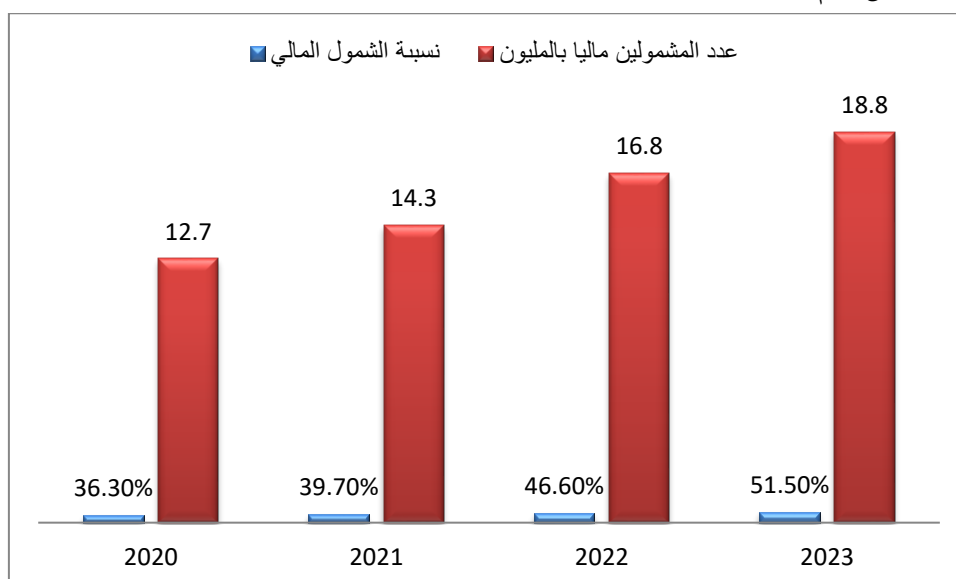
الشكل رقم (3-2): تطور نسبة الشمول للسيدات خلال الفترة 2016-2023



المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على: (المصري، Central Bank Of Egypt، 2023)

معدل النمو عام 2023-2016: 244%

الشكل رقم (3-3): تطور نسبة الشمول للشباب خلال الفترة 2016-2023



المصدر: مخرجات برنامج Excel بالاعتماد على: (المصري، Central Bank Of Egypt، 2023)

معدل النمو عام 2023-2020: 48.5%

يلاحظ من الجدول رقم (3-2): والجدول رقم (3-3)، أن الزيادة في نسبة الشمول المالي ترجع إلى مشاركة البنوك في العديد من المبادرات والمشروعات التي تستهدف إدماج شرائح العملاء المختلفة في القطاع المصرفي، حيث ارتفعت نسبة الشمول المالي للسيدات إلى 62.7% بالإضافة إلى إرتفاع نسبة الشمول المالي للشباب في الفئة العمرية (16-35 سنة) لتصل إلى 51.5%.

المطلب الثاني: جهود البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي

اتخذ البنك المركزي المصري العديد من الخطوات لترسيخ الشمول المالي وذلك بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية على مستوى الدولة، في سبيل الوصول إلى تضمين نسب أعلى من المواطنين في النظام المالي الرسمي، للعلاقة الطردية بين الشمول المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي نظرا والمالي، فضال عن دور الشمول المالي في خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.

وتضمنت جهود البنك المركزي المصري عدة محاور شملت إتاحة الخدمات المالية الرسمية وتخفيف المواطنين على استخدامها مع مراعاة أن تكون تلك الخدمات بتكلفة مناسبة ومعقولة، ويأتي اهتمام البنك المركزي بالشمول المالي في إطار تنفيذ إستراتيجية الدولة المتمثلة في "رؤية مصر: 2030"، والتي تشمل مبادئ التمويل المستدام الثلاثة (البيئية والاجتماعية والحوكمة)، وفيما يلي أهم الجهود المبذولة عمال على ترسيخ الشمول المالي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي: (2018، صفحة 31)

أولاً: على المستوى الدولي:

يعمل البنك المركزي المصري وفقاً لأفضل الممارسات الدولية التي أهلته للانضمام إلى المبادرات العالمية والمؤسسات الدولية المعنية بالشمول المالي عملاً على تبادل الخبرات والتعلم من الأقران، وفي ما يلي أهم تلك الجهات والمبادرات: (أوصغر، 2022)

أ. الانضمام للتحالف الدولي للشمول المالي: انظم البنك المركزي المصري للتحالف الدولي للشمول المالي في جويلية 2013، وهذا للاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في تعزيز الشمول المالي وتبادل الخبرات العلمية مع البنوك المركزية للدول الأعضاء التي يزيد عددها عن 90 دولة.

ب. الانضمام للمبادرة العالمية لتعزيز الشمول المالي: والتي أطلقها البنك الدولي بالتعاون مع بعض الجهات الدولية التي تعنى بتعزيز الشمول المالي عن طريق التكنولوجيا المالية، وتقدم المبادرة الدعم الفني للبنك المركزي المصري في إطار رفع كفاءة نظم الدفع والخدمات المالية الرقمية فضلاً عن حماية حقوق العملاء المالية بالنسبة للقطاع البنكي، حيث تم التشاور مع عدد من الخبراء العاملين بالمبادرة في التعليمات الصادرة في هذا

الشأن فضلا عن المساعدة المقدمة في إطار إعادة الهيكلة الإدارية المسؤولة عن تنفيذ تلك التعليمات.

ثانيا: على المستوى الإقليمي

إنظم البنك المركزي المصري لعدة مبادرات عربية أهمها: (أوصغير، 2022، صفحة 58) أ. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية: يعتبر هذا الفريق منبثق عن لجنة الرقابة على البنوك العربية، ويعد الاحتفال باليوم العربي للشمول المالي أحد أهم الفعاليات المنبثقة عن مجموعة العمل منذ عام 2017، وجدير بالذكر مشاركة البنك المركزي المصري في الاحتفالية السنوية والتي تعقد في 27 أبريل من كل عام، وإيماننا من البنك بأهمية ذلك الحدث فقد امتدت فعاليته طوال شهر أبريل 2019، وتشمل نشر الوعي المالي للمواطنين وفتح حسابات بدون حد أدنى وبدون مصاريف.

ب. المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية: في إطار الاهتمام المتزايد لدى الدول العربية للارتقاء بوصول التمويل لجميع القطاعات الاقتصادية، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال وقطاع الشباب والمرأة، أطلق صندوق النقد العربي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية والتحالف الدولي للشمول المالي وبمشاركة البنك الدولي " المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية".

ثالثا: على المستوى المحلي والمؤسسي

منذ إنشاء الإدارة المركزية للشمول المالي عام 2016، يقوم البنك المركزي المصري بدور محوري في التنسيق بين الجهات المختلفة، سواء داخليا بين الإدارات المختلفة بالبنك للعمل على إطلاق المبادرات والبرامج الداعمة للشمول المالي، أو خارجيا مع الجهات المعنية بالدولة لصياغة وإصدار السياسات ذات الصلة، ونشر الثقافة المالية وبناء القدرات للعاملين بالقطاع المصرفي والمالي. (تقرير الاستقرار المالي للعام 2018، 2018)

كما تمثلت جهود البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي على المستوى المحلي والمؤسسي في : (الحنفي، 2023، الصفحات 148-149)

أ. إتاحة جميع الخدمات المالية الرسمية للمواطنين بأسعار مناسبة ومعقولة من خلال البنوك، هيئة البريد المصري، خدمات الدفع الإلكتروني مثل شركة فوري ومصري وغيرها؛

- ب. تمويل الخطة التدريبية للاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر الفترة من 2018 إلى 2019 لرفع الكفاءة المهنية لأعضائه من الجمعيات والمؤسسات الأهلية في التحليل المالي، إدارة موارد البشرية، إدارة المتأخرات، تطوير المنتجات وأساسيات التمويل الأصغر؛
- ج. التأمين على المعاملات المالية الالكترونية ضد المخاطر السيبرانية حيث تم إعداد نماذج لوثائق تأمينية ضد المخاطر السيبرانية لعدد من شركات التأمين لتلبي احتياجات القطاع البنكي وقامت الهيئة العامة للرقابة المالية بمراجعة هذه الوثائق واعتمادها كي يتم استخدامها من قبل البنوك التي ترغب في التأمين على المعاملات المالية ضد المخاطر السيبرانية كما تم إعداد دليل لتأمين على المعاملات المالية الالكترونية ضد المخاطر السيبرانية للاسترشاد به عند قيام البنوك أو المؤسسات المالية عند بدء إجراءات التأمين على المعاملات المالية الالكترونية مع شركات التأمين؛
- د. إنشاء الإدارة المركزية للشمول المالي، والتي تتولى تنسيق جهود الشمول المالي بالتشاور مع الأطراف المعنية في الدولة؛
- هـ. إنشاء لجنة داخلية للبيانات بالبنك المركزي، والتي تختص بتحديد المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مستوى الشمول المالي على مستوى الدولة.

المطلب الثالث: إستراتيجية البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي

البنك المصري كغيره من البنوك المركزية التي قامت بتبني إستراتيجية معينة قصد تعزيز شمولها المالي، وتمثلت هذه الإستراتيجية في:

المحور الأول: التثقيف المالي وحقوق العملاء

عمل البنك المركزي في مجال التثقيف المالي على مجموعة من المحاور يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. التثقيف والتوعية المالية للمواطنين:

اتخذ البنك المركزي المصري العديد من الخطوات في إطار نشر الثقافة المالية، منها حملات توعية مكثفة بوسائل الإعلام حول مفهوم الشمول المالي، وإرسال قوافل توعية من البنوك للمناطق الريفية والنائية لنشر الوعي بالخدمات المالية المتنوعة وفوائدها خاصة خلال الفعاليات لسنوية للشمول المالي والتي اقرها البنك المركزي المصري، كما قام البنك المركزي المصري بعمل دورات تدريب مدربين على الموضوعات والمفاهيم الأساسية للتثقيف المالي (الادخار، التخطيط المالي،

ريادة الأعمال)، للعاملين بفروع المجلس القومي للمرأة لتغطية جميع محافظات مصر، كما تم عمل ذات الدورات من خلال اتحاد التمويل متناهي الصغر. (أوصغر، 2022، صفحة 59).

وعلى صعيد آخر، نفذ البنك المركزي مجموعة من ندوات التثقيف المالي داخل بعض من الجامعات الحكومية والخاصة بحضور حوالي 2000 طالب وطالبة. كما استضاف البنك المركزي بمقره الرئيسي عدد من طالب الجامعات الحكومية، حيث تم تقديم برنامج تأهيلي لإكسابهم المعرفة بجميع إدارات ونطاق أعمال البنوك المركزية، وشمل البرنامج ندوة للثقافة المالية وزيارة متحف النقود داخل مقر البنك المركزي بحضور حوالي 100 طالب وطالبة، وفي إطار تداعيات فيروس كورونا المستجد، تبنى البنك المركزي توجيه البنوك بالعمل على تقديم التوعية المالية من خلال القنوات البديلة والمتمثلة في الموقع الإلكتروني للبنك أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي لضمان الوصول إلى أكبر عدد من المواطنين. (تقرير الاستقرار المالي 2019، 2019).

ب. بناء القدرات الفنية للمؤسسات ذات العلاقة

في 2019 استضاف البنك المركزي المصري برنامج "الريادة في الشمول المالي" الذي تنظمه كلية فلتشر بجامعة تافتس الأمريكية، بهدف توحيد الرؤى والمفاهيم عند صانعي القرارات حول وضع إستراتيجية وإطار عام للشمول المالي في مصر، انعقد البرنامج خارج الولايات المتحدة الأمريكية للمرة الأولى، بمشاركة البنك المركزي المصري والعديد من الجهات التنظيمية والرقابية ذات الصلة منها: وزارة المالية، وهيئة العامة للرقابة المالية، ووزارة التضامن الاجتماعي ممثلة في بنك ناصر الاجتماعي، وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وهيئة البريد بالإضافة إلى مشاركين من خارج مصر من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومن الأردن وبنجلاديش، وقد أسفر البرنامج عن تطوير 9 سياسات للشمول المالي تشمل موضوعات (حماية حقوق العملاء والثقافة المالية، تمكين المرأة، الشباب وريادة الأعمال، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الفئات المستبعدة، الخدمات الرقمية، تعزيز الشمول المالي في المناطق النائية، شركات التمويل متناهي الصغر، تعزيز الشمول المالي في المناطق النائية من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة)، للمدربين من البنك المركزي المصري على صنع كما تضمن البرنامج تدريباً للسياسات المبتكرة لتحقيق الشمول المالي، بهدف اكتساب الخبرات في هذا المجال الهام ونقلها للعاملين في المؤسسات المعنية بالسوق المصري، ودول المنطقة واستكمالاً للمجهودات التي يبذلها البنك المركزي لبناء قدرات المجلس القومي للمرأة في مجال تأهيل مدربين على الموضوعات والمفاهيم الأساسية للتوعية المالية، تم

عقد جلسات تدريبية عن موضوع محفظة الهاتف المحمول بحضور 80 متدرب من مكاتب المجلس ممثلين عن 38 محافظة، حيث من المقرر الوصول إلى أكثر من 100 ألف سيدة خلال عام 2020. (تقرير الاستقرار المالي 2019، 2019).

ج. بناء قدرات القطاع المصرفي:

في سنة 2019 قام البنك المركزي ببناء قدرات القطاع المصرفي المالي كما يلي:

- قام البنك المركزي المصري بالتعاون مع اتحاد بنوك مصر بعمل جلسة تعريفية للرد على استفسارات لجنة الشمول المالي باتحاد بنوك مصر بخصوص القواعد المنظمة لتصنيف منتجات وخدمات الشمول المالي الصادرة عن البنك المركزي بتاريخ 17 يوليو 2019 وإجراءات العناية الواجبة المبسطة الخاصة بذات العملاء الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتاريخ نوفمبر 2018 وكيفية تطبيقها.
- إنشاء قاعدة بيانات بالأسئلة المتكررة الخاصة بمبادرات البنك المركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بغرض توفير المزيد من الإيضاحات حول مبادرات البنك المركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- الانتهاء من إعداد وطرح شهادة خبير المشروعات الصغيرة والمتوسطة المعهد في المصرفي المصري والتي تستهدف العاملين بقطاعات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك بالتعاون مع والاعتماد من مؤسسة " Frankfurt School of Finance and Management " تدريب عدد هذا وجاري حاليا تدريب 100 موظف من البنوك للمستوى الأول.
- الاستمرار في تقديم برنامج شهادة أخصائي تطوير الأعمال من خلال المعهد المصرفي المصري وذلك لإكساب الأخصائي المعارف والمهارات المرتبطة بتقديم الخدمات الغير مالية، هذا وقد تم حتى الآن تدريب نحو 90 أخصائي تطوير أعمال تابعين للبنوك. (تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020).

التثقيف والتوعية المالية:

يعمل البنك المركزي المصري على ثلاثة محاور رئيسية في مجال التثقيف المالي

أ. التثقيف والتوعية المالية للمواطنين:

اتخذ البنك المركزي العديد من الإجراءات بغرض نشر الثقافة والتوعية المالية في مختلف محافظات الجمهورية مع التركيز على المناطق الريفية والمهمشة.

■ **مشروع البناء المركزي:** حيث أن الهدف من المشروع هو توعية طلاب المدارس بالمفاهيم البسيطة للمعاملات المالية (الادخار، ريادة الأعمال، الاستثمار، التخطيط المالي، إلخ)، ويقدم البرنامج مدخلات تعليمية من خلال منهج تعليم مالي للطلاب (15 ساعة مقسمة على مدار العام الدراسي)، بالإضافة إلى تقديم منتج بنكي بالتعاون مع أحد البنوك، حيث يقدم المحتوى التعليمي عبر تأهيل وتدريب المدرسين والأخصائيين ويشمل موضوعات ومفاهيم مالية تهدف إلى زيادة الوعي الطلاب وذويهم والمدرسين، كما يساهم في إعداد كوادر واعية قادرة على التفاعل مع احتياجات سوق العمل المتغيرة وتنمية القدرة على الابتكار والإبداع بما يقوي قدراتهم التنافسية في السوق ومواجهة تحديات المستقبل، ومن نتائجه:

تم تدريب وتأهيل 25 مدرس في 12 مدرسة واستفادة 1181 طالب، كمرحلة تجريبية من المشروع.

■ **التوعية المالية أثناء فعاليات الشمول المالي:** في إطار الأنشطة التي تقوم بها البنوك ضمن فعاليات الشمول المالي، تم عقد العديد من ندوات التوعية التي تستهدف شرائح العملاء المختلفة، حيث بلغ عدد المستفيدين منها نحو 21 ألف مستفيد خلال عام 2021.

1. **التوعية المالية من خلال مشاركة القطاع المصرفي في مبادرة حياة كريمة:** تمثل

التوعية المالية أحد أهم أوجه التعاون ضمن مبادرة حياة كريمة، حيث تتولى البنوك عقد العديد من ندوات التوعية بقرى ومراكز المحافظات المختلفة، وقد بلغ عدد المستفيدين من تلك الندوات نحو 62 ألف مستفيد وتدريب 113 مدرب.

2. **نموذج المحاكاة للنظام المصرفي بالجامعات:** يهدف النموذج إلى توعية طلاب

الجامعات بالنظام المصرفي والتعريف بأنشطة البنك في الإدارات المختلفة والتوعية بالخدمات المصرفية، حيث بلغ عدد المتقدمين للنموذج نحو 55 ألف

متقدم وتم تدريب 40 ألف من خلال محاضرات أونلاين ومحاكاة من خلال فروع البنوك المشاركة.

3. **التوعية المالية في مشروع دعم صغار المزارعين:** في إطار الاهتمام بالمزارعين كأحد فئات المجتمع، تم تقديم محاضرات وندوات للتوعية المالية ضمن وع ض ف إطار الاهتمام بالمزارع م دعم صغار المزارع ي ع استهدفت نحو 15 ألف مستفيد، ومن ضمنهم 47% سيدات، من خلال الحشد المجتمعي والتثقيف والتوعية المالية لأهلها ك وعرض مسرحية تحاكي الشمول المالي، وعمل محاضرات عامة تناقش أهمية المشروع ومدى أهمية الاستفادة من الخدمات المالية، هذا وقد تم تطوير 50 جمعية مجتمعية وأهلية وتدريب 1302 مدرب بكافة القرى المشاركة بالمشروع، ومن ضمنهم 31% سيدات. (تقرير الاستقرار المالي 2021، 2021)

أما في سنة 2021:

ب. بناء القدرات الفنية للمؤسسات ذات العلاقة في مجال التثقيف المالي:

- **مؤسسات التمويل متناهي الصغر:** تم عقد دورات تدريب مدربين للتثقيف المالي لعدد 90 من العاملين في عدد 30 شركة وجمعية من الفئة (أ) للإقراض متناهي الصغر، حيث يقدر عدد العملاء لتلك الجهات نحو 304 مليون عميل مستهدف لنشر التوعية المالية لهم.
- **وزارة التضامن الاجتماعي:** تم عمل دورات تدريب مدربين لعدد 24 من العاملين بفروع الوزارة بجميع محافظات الجمهورية على موضوعات متعددة للتثقيف المالي، حيث تم الوصول إلى 24 ألف مستفيد.
- **وزارة الشباب والرياضة:** استمرار تنفيذ بروتوكول تعاون مع وزارة الشباب والرياضة للربط بين أنشطة مبادرة رواد النيل وأنشطة الوزارة في مجال ريادة الأعمال لتقديم الخدمات غير المالية لرواد الأعمال وأصحاب المشروعات والتثقيف المالي والترويج للخدمات المالية للبنوك،

وذلك من خلال تأسيس 5 نقاط تواجد بمراكز الشباب حتى الآن وتدريب 31 من موظفي الوزارة للعمل بهذه المراكز.

ج. بناء قدرات العاملين بالقطاع المصرفي والمالي:

- تطوير محتوى متخصص في الشمول المالي للبنك المركزي بالتعاون بين إدارات الشمول المالي، والتعليمات الرقابية، ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك لعقد دورات تدريبية متخصصة عن طريق المعهد المصرفي المصري وجهات تدريبية أخرى، للعاملين بالقطاع المصرفي والمالي من الإدارات المتخصصة بالشمول المالي (التجزئة المصرفية، المخاطر، الالتزام، الفروع – مديريين وموظفي الخطوط الأمامية- ، الشمول المالي)، وذلك لضمان توحيد المفاهيم الخاصة بالشمول المالي وتوضيح التعليمات الرقابية وضمان العمل على تقديم خدمات مالية مناسبة للشرائح المستهدفة، وقد تم تدريب 2315 من موظفي البنوك والبريد والعاملين بوزارة المالية؛
- نشر مفاهيم الشمول المالي عن طريق عقد ندوات تثقيفية لعدد 2890 من موظفي البنك إيماناً بدورهم كسفراء للشمول المالي؛
- تأهيل عدد 156 موظف من البنوك ووزارة الشباب والرياضة للحصول على شهادة إخصائي تطوير الأعمال من خلال المعهد المصرفي المصري وذلك للعمل بمراكز خدمات تطوير الأعمال التابعة لمبادرة رواد النيل لتقديم الخدمات الاستشارية لرواد الأعمال والمشروعات الصغيرة وذلك بالتعاون مع هيئة الرقابة لمالية (معهد الخدمات المالية) ومنظمة العمل الدولية ILO. (تقرير الاستقرار المالي 2021، 2021).

وقد قام البنك المركزي باتخاذ خطوات جادة وفعالة لتفعيل اختصاص حماية حقوق عملاء المتعاملين مع القطاع المصرفي كما يلي: (تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020)

1. إنشاء قطاع حماية حقوق العملاء والمنافسة للبنك المركزي المصري:

ويعمل هذا القطاع على ثلاثة محاور رئيسية:

- قنوات الاتصال مع العملاء ومقدمي الخدمات المصرفية؛

- معالجة الشكاوي ورفض المنازعات؛

- التحقق من التزام مقدمي الخدمات المصرفية بتعليمات حماية حقوق العملاء.

2. هيئة بيئة العمل بالبنوك المصرية لاستقبال شكاوي العملاء:

- إصدار خطاب للبنوك بإنشاء وحدات حماية حقوق العملاء إنفاذاً لبنود تعليمات

حماية حقوق عملاء البنوك؛

- مراجعة فاعلية قنوات الاتصال المتاحة للعملاء بالبنوك لتقديم شكاوهم ونماذج

الشكاوي المتاحة.

3. متابعة البنوك لضمان تطبيق مبادئ وتعليمات حماية حقوق العملاء الصادرة:

فتح قنوات اتصال دائمة مع وحدات حماية حقوق العملاء لمعالجة الشكاوي:

أ. لقاءات مجمعة: حيث تم عقد عدة لقاءات مجمعة مع البنوك لمناقشة:

- مسؤوليات قطاع حماية حقوق العملاء والمنافسة بالبنك المركزي المصري؛

- مفهوم حماية حقوق العملاء؛

- مسؤوليات وحدات حماية حقوق العملاء بالبنوك لسبل التعاون وتقديم الدعم من

جانب البنك المركزي الاتفاق على خريطة العمل للفترة القادمة.

ب. لقاءات فردية: حيث تم عقد لقاءات فردية، مع كل بنك على حدي لمناقشة:

- الهيكل التنظيمي لوحدة حماية حقوق العملاء للبنك؛

- عدد الموظفين بالوحدة؛

- دراسة المهام الوظيفية لجميع العاملين بالوحدة؛

- كيفية متابعة الشكاوي من القنوات المختلفة؛

- مناقشة أهم التحديات لتطبيق مبادئ حماية حقوق العملاء؛

- الخطط المستقبلية للوحدة وكيفية التوسع لتلبية احتياجات العملاء والعمل على

تقليل شكاوي العملاء.

4. حقائق وأرقام:

بناء على ما تم مناقشته مع البنوك لأهم البنود المتعلقة بحماية حقوق العملاء بالبنوك، فقد تم جمع بيانات من البنوك لقياس مؤشرات السوق المصرية، وأهم النتائج المترتبة على تلك المؤشرات من حيث:

- آلية التعامل مع الشكاوي؛
- التقارير الدورية الربع سنوية المتعلقة بالشكاوي؛
- أهم التوصيات والإجراءات المتخذة من البنوك بناء على تحليل تقارير الشكاوي؛
- الموارد البشرية المتاحة لدى البنوك لتسهيل العمليات المصرفية المطلوبة ونسبتها إلى إجمالي عدد العملاء؛
- وقد ساهمت تلك التقارير بناء على معطيات المقدمة من البنوك في:
- إصدار المؤشرات الأولية وأهم البيانات المتعلقة بحماية حقوق العملاء؛
- إنشاء تقرير ربع سنوي موحد لجميع البنوك المصرية؛
- المساهمة في إصدار التعليمات الصادرة بشأن التحويلات بالعملة المحلية، وتسهيل طلبات العملاء للتحويلات والتأكد من تنفيذها في نفس يوم العمل.

المحور الثاني: تهيئة بيئة العمل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يعمل البنك المركزي على تنفيذ حزمة من الإجراءات وطرح العديد من المبادرات لمساندة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودعم ريادة الأعمال وتوفير الخدمات المالية وغير المالية، هذا وقد ألزم البنوك في فيفري 2021 بزيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية الموجهة لتلك المشروعات لتصل إلى نسبة لا تقل عن 25 % بدال من 20% من إجمالي محافظها الائتمانية، مع اشتراط ألا تقل النسبة الموجهة للمشروعات الصغيرة عن 10%. (تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020)

قام البنك المركزي المصري بتهيئة بيئة العمل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال: (تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020)

- بتيسير إجراءات منح التمويل بالسماح للبنوك بتمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة بحد أقصى حجم مبيعات أقل من 20 مليون جنيه بدون الحصول على قوائم مالية مع إمكانية الاعتماد علي نماذج التقييم الرقمي استنادا إلى سلوكيات العملاء وبياناتهم الاجتماعية ومعاملاتهم المالية وغير المالية. وفي إطار تشجيع البنوك علي المشاركة في رؤوس

أموال صناديق الاستثمار في الصناديق Funds of Fund والصناديق والشركات المستهدفة للاستثمار في رؤوس أموال الشركات الصغيرة والمتوسطة وعلي الأخص الناشئة، تم إطلاق حزمة من المحفزات منها حساب مساهمات البنوك في تلك الصناديق ضمن نسبة 25% المقررة في إطار بعض المحددات.

■ استمرار سريان عدد من المبادرات والتي بدأت منذ عام 2016 لتشجيع البنوك على ضخ تمويلات لهذه المشروعات بأسعار عائد مخفضة ، مع استمرار العمل بالضمانة المصدرة من البنك المركزي في عام 2018 بقيمة 2 مليار جنيه لشركة ضمان مخاطر الائتمان لقيام الشركة بتغطية جزء من المخاطر المصاحبة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

■ **دعم التمويل متناهي الصغر:** من خلال إضافة التمويل الممنوح من البنوك مباشرة للأشخاص والشركات والمنشآت متناهية الصغر أو من خلال الجمعيات والمؤسسات الأهلية وشركات التمويل متناهي الصغر إلى النسبة الإلزامية المطلوبة من البنوك والسابق الإشارة إليها. مما نتج عنه زيادة كبيرة في حجم محفظة التمويل متناهي الصغر للقطاع المصرفي وغير المصرفي، حيث وصلت إلى نحو 50 مليار لعدد 4 مليون مستفيد في مارس 2021 مقارنة بـ 6.4 مليار جنيه لعدد 2 مليون مستفيد في ديسمبر 2016) وفقا لبيانات الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر وتعريف الهيئة العامة للرقابة المالية للتمويل متناهي الصغر (مع استمرار تمويل ومتابعة البنك المركزي لتنفيذ برنامج الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر لبناء القدرات المؤسسية لجمعيات التمويل متناهي الصغر من الفئة (ج) لما تتمتع به هذه الجمعيات من الانتشار الجغرافي وتواجد بالمناطق النائية وذلك بغرض ترفيقها إلى الفئة (ب) وجعلها أكثر جذبا للبنوك والمستثمرين.

■ **مبادرة رواد النيل:**

استمرار تنفيذ برامج وأنشطة مبادرة "رواد النيل" والتي أطلقها البنك المركزي في 17 فبراير 2019 بالشراكة مع عدد من الجهات المحلية والدولية وتنفيذها جامعة النيل كأول جامعة من الجامعات التي شاركت في تنفيذ المبادرة بهدف دعم ريادة

الأعمال والمشروعات الصغيرة وجذب الشباب لتبني ثقافة ريادة الأعمال وبناء مشروعات صغيرة ناجحة، من خلال: أربعة محاور رئيسية وهي مراكز خدمات تطوير الأعمال، نقل المعرفة، التوعية والتدريب وبرامج حضانات الأعمال، وفيما يلي نتائج أنشطة وبرامج المبادرة: (تقرير الاستقرار المالي 2019، 2019)

- استفادت 100 شركة صغيرة ومتوسطة من مراكز "Knowledge transfer"
- 5000 مشارك في حملات التوعية؛
- 12 مشارك في حملات التوعية؛
- 56 شركة استفادت من الدعم الفني في الصناعات المختلفة؛
- تم إحتضان 85 شركة من 460 شركت تقدمت؛
- إفتتاح 23 مركز خدمات تطوير الأعمال؛
- تدريب 200 طالب بالمدارس الفنية؛
- استفادت 40 شركة من الدعم الفني في مجال "Product development".

5. منصة الدعم الفني "Platform Enablers": تم البدء في تطوير منصة رقمية لتقديم الخدمات غير مالية/الخدمات الاستشارية التي تتطلبها الشركات الناشئة والصغيرة في 6 مجالات: الاستشارات القانونية، المحاسبة والضرائب، الموارد البشرية، التسويق، التأهيل للتصدير، الدخول في منظومة المشتريات الحكومية وذلك بالتعاون بين الوكالة الألمانية GIZ والمعهد المصري ومن المتوقع الانتهاء من تلك المنصة نهاية عام 2020. (تقرير الاستقرار المالي 2019، 2019).

المحور لثالث: التنوع في المنتجات والخدمات المالية:

يحاول البنك المركزي المصري حث البنوك الناشطة في مصر على تنوع منتجاتها وخدماتها المالية، وللوصول لتحقيق هذا المحور تم الاعتماد على مايلي:

1. فعاليات الشمول المالي:

في إطار نجاح تجربة اليوم العربي للشمول المالي عام 2018، قام البنك المركزي بتخصيص 4 فعاليات اعتبارا من عام 2019 تزامنا مع الاحتفالات بمناسبات عالمية، حيث تم السماح للبنوك بالتواجد خارج فروعها والتسويق لمنتجاتها من خلال فتح حسابات بدون مصاريف وبدون حد أدنى، بالإضافة إلى تشجيع استخدام محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدما. وفي ضوء الحرص على دمج الشباب في القطاع المصرفي، فقد تم السماح للبنوك بفتح حسابات للشباب ضمن الفئة العمرية 16

وحتى 21 عام بهدف جذب أكبر شريحة من تلك الفئة للاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية. (تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020)

■ **مؤتمر الشمول المالي بشرم الشيخ:** يعد مؤتمر الشمول المالي الذي عقد خلال الفترة من 13 إلى 15 سبتمبر 2017 بشرم الشيخ وبمشاركة أكثر من 94 دولة و119 مؤسسة عالمية، الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وهو أهم ملتقى لصانعي سياسات الشمول المالي في العالم، وذلك بالتعاون مع التحالف الدولي للشمول المالي. والهدف منه عرض المبادرات والجهود التي قامت بها الدول الأعضاء في مجال الشمول المالي وإعداد السياسات والاستراتيجيات المتعلقة به.

■ **مؤتمر التكنولوجيا المالية شمال إفريقيا 2018 :** استضافت مصر لأول مرة مؤتمر التكنولوجيا المالية "سيمنس شمال إفريقيا" في فيفري، 2018 وتضمن ثلاثة محاور رئيسية هي التكنولوجيا المالية وأنظمة المدفوعات والتجارة الإلكترونية بمشاركة أكثر من 500 مشترك من داخل وخارج مصر و50 خبير عالمي في التكنولوجيا المالية بالإضافة إلى مجموعة كبيرة ومتنوعة من الشركات التي تعرض أحدث تقنيات التكنولوجيا المالية المبتكرة على مستوى العالم

■ **اليوم العربي للشمول المالي:** اتفق مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2015 على تخصيص يوم 27 أبريل من كل عام، يوما عربيا للشمول المالي في مصر، ومد فعاليته لمدة أسبوع لتأكيد على مبدأ ومفهوم الشمول المالي وتوسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية والتوعية لكيفية استخدام الخدمات المصرفية والاستفادة منها. (شبني و لخصر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، 2019، الصفحات 126-127).

أ. **مجموعة الإدخار الرقمية:** تهدف مجموعات الادخار الرقمية إلى تشجيع الادخار وزيادة الوعي باستخدام التكنولوجيا المالية في عمليات الادخار والإقراض بينهم، حيث يعتمد المشروع منهجية المجموعات على الاتفاق بين مجموعة من الأفراد (12-25) سيدة على ادخار مبلغ من المال بصفة دورية يتم تحويله من خلال تطبيق الكتروني، إلى الحساب

البنكي المشترك للمجموعة والذي يفتح بناء على اللائحة المنظمة لعمل المجموعة والموقع عليها من كل الأعضاء.

ب. **دعم القطاع الزراعي:** يولي البنك المركزي العناية، الكاملة لهذا القطاع حيث أطلق العديد من المبادرات والتحفيزات لدعمه وتوفير التمويل اللازم له.

■ تخفيض الحد الأدنى لحجم الأعمال/الإيرادات السنوي للمشروعات العاملة في المجال الزراعي والتصنيع الزراعي والألبان والأعلاف والثروة السمكية والداجنة والحيوانية للاستفادة من مبادرة تمويل الشركات الصغيرة بسعر عائد 50%؛

■ الموافقة على قيام البنك الزراعي المصري بضخ نحو 3 مليار جنيه لتمويل عملائه من صغار المربين ضمن المشروع القومي لإحياء البتلو في إطار مبادرة البنك المركزي المصري لتمويل المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى ضخ مبلغ 10 مليار جنيه من خلال البنك الأهلي والبنك الزراعي لتمويل العجالة العشار وتحت العشار وصغار المربين، مع الاستثناء من الحد الأدنى للمبيعات وكذلك الشكل القانوني للمقترض؛

■ السماح للبنك الزراعي المصري بتمويل الجمعيات التعاونية العاملة في المجال الزراعي والتصنيع الزراعي والألبان والأعلاف والثروة الداجنة والحيوانية، وذلك في إطار مبادرة المشروعات الصغيرة بسعر عائد 5% (بسيط متناقص)؛

■ إطلاق المبادرة القومية لتطوير الري والتحول للري الحديث والتي تم بموجبها تخصيص مبلغ 55,5 مليار جنيه - بضمان وزارة المالية - من خلال كال من البنك الأهلي المصري، البنك الزراعي المصري فقط، وذلك في شكل قروض حسنة بدون فائدة لمدة تصل إلى 10 سنوات؛

ج. **مبادرة حياة كريمة:** قام البنك المركزي المصري بالتعاون مع وزارة التخطيط بشأن المشاركة في المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة، والاتفاق على أوجه التعاون بمشاركة عدد من البنوك وذلك من خلال الأتي: تحسين وتطوير البنية التحتية المالية في تلك القرى، التوعية والتثقيف لمالي للمواطنين على أهمية الشمول المالي، توفير المنتجات والخدمات المصرفية وتوفير التمويل اللازم من خلال القروض متناهية الصغر بما يساعد على إقامة مشاريع صغيرة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. (تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020).

المحور الرابع : الخدمات المالية الرقمية

في إطار سعي البنك المركزي لتطوير الخدمات المالية وإدخال الرقمنة عليها فقد تم ما يلي: (تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020)

1. تطوير نظم وخدمات الدفع: وذلك من خلال:

أ. إنشاء وتطوير نظام التسوية اللحظية:

في إطار تطوير البنية التحتية للمعاملات المالية الرقمية وسوق المال، فقد تم الانتهاء من تطوير نظام التسوية اللحظية، وتم إطلاق نظام التسوية اللحظية متعدد العملات الذي يتيح تنفيذ وتسوية أوامر الدفع المتبادلة بين البنوك المصرية داخل جمهورية مصر العربية بالعملات الأجنبية بجانب عملة الجنية المصري، بما يتوافق مع المعايير والتوصيات الدولية.

كما تم إطلاق النظام الجديد لتسوية المدفوعات بالدولار الأمريكي في مارس، 2021 وقد بلغت قيمة المدفوعات المنفذة بين البنوك بعملة الدولار الأمريكي على هذا النظام 55.5 مليار دولار خلال 5 شهور منذ تاريخ إطلاق النظام.

ب. تجهيز البنى التحتية لنظم الدفع الإقليمية:

واستكمالاً لتعاون البنك المركزي المصري مع صندوق النقد العربي، تم العمل على إنشاء نظام "بنى" للمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية بين البنوك التجارية والمركزية في أكثر من 20 دولة عربية؛ ليكون بمثابة منصة عربية موحدة لتنفيذ المدفوعات العربية البينية بين الدول العربية، ويشترك البنك المركزي المصري في تنفيذ هذا المشروع الارتفاع العائد الاقتصادي منه، حيث يهدف إلى تنفيذ تحويلات العاملين المصريين من الخارج في وقت وتكلفة أقل، ويُعد ذلك عامل جذب لتضمين كافة، تحويلات العاملين من الخارج تحت مظلة القنوات الرسمية.

ج. مقاصة الشيكات متعددة العملات:

تبني البنك المركزي إطلاق نظام مقاصة الشيكات متعددة العملات في يونيو، 2021 ليستكمل بذلك البنية الأساسية للسوق بالتنوع المطلوب بعمليتي الدولار واليورو كمرحلة أولى. وجاء ذلك في إطار الجهود التي يبذلها البنك المركزي المصري وفقاً للمعايير العالمية من حيث

التأمين للنهوض بالبنية التحتية الأساسية الأنظمة الدفع والكفاءة والفاعلية والاعتمادية والتنوع في الأدوات بما يناسب احتياجات السوق بمختلف قطاعاته، حيث أن الشيك بالعملات الأجنبية هو أحد أدوات الدفع الهامة للمعاملات اليومية للتجار والأفراد والمؤسسات وتلبي احتياج قطاع هام من المجتمع، كما أنها تعكس صورة النظام المصرفي لدى الجهات المتعاملة بهذه الشيكات.

د. شبكة المدفوعات اللحظية: قام البنك المركزي المصري بتوجيه شركة بنوك مصر لتنفيذ مشروع إنشاء شبكة لحظية للمدفوعات وفقا لأحدث المعايير العالمية في مجال نظم الدفع، وتم إطلاق القواعد المنظمة للشبكة في شهر أكتوبر لعام 2021، ومن المتوقع بدء الحركات الفعلية خلال الربع الأخير لعام 2021.

ذ. خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول:

تعد هذه الخدمة من أهم أنظمة وخدمات الدفع المؤثرة بشكل كبير في تحقيق الشمول والاستقرار المالي، وللمزيد من شمول واقل اعتمادا على النقد: التقدم نحو مجتمع مالي أكثر . فقد أصدر البنك المركزي الإصدار الثالث من "القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول" في إبريل 2021، كما تم إصدار القواعد المنظمة لتقديم خدمة الإقراض والادخار الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول. بالإضافة إلى الخدمات الحالية بمحفظة الهاتف المحمول مثل:

- السحب والادخار النقدي؛
- استقبال التحويلات من الخارج؛
- التبرع للمؤسسات الخيرية / دفع خدمات المرور / حجز التذاكر وكثير من الخدمات المتشابهة؛
- تحويل الأموال؛
- شحن رصيد الموبايل وسداد الفواتير؛
- إصدار بطاقة افتراضية "VCN" للشراء من خلال الانترنت.

2. قام البنك المركزي المصري بتطوير نماذج العمل الآتية: (تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020)

أ. الإقراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول: قام المركزي بإصدار قواعد الإقراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول لتيح التقييم الائتماني لصاحب

المحفظة الالكترونية - بالتعاون مع الشركة المصرية للاستعلام الائتماني عن طريق تحليل البيانات البديلة لصاحب المحفظة والمتاحة لدى شركات المرافق العامة وغيرها من الجهات التي تتعامل مع المواطنين.

وذلك لتمكين حصول المواطن على قرض بشكل إلكتروني بالكامل وبصورة لحظية على مدار الساعة عن طريق محفظته الالكترونية خلال عام 2020.

ب. عمليات التحويل p2q بين محافظ الهواتف المحمول وبين كافة الحسابات المصرفية:

- لتمكين العملاء من التحويل بين كافة أنواع الحسابات المصرفية الاعتيادية كالجاري والتوفير وبين كافة حسابات محافظ الهواتف المحمول لتوفير خدمة تحويل لحظية وأمنة وسهلة للمواطنين يمكن الاعتماد عليها دون الحاجة إلى الذهاب إلى أي مكان خاصة خلال جائحة كورونا؛

- كما تم إلغاء كافة العمولات والرسوم الخاصة بعمليات التحويل بين حسابات الهواتف المحمول وأيضا بين حسابات الهواتف المحمول والحسابات البنكية حتى نهاية 2021؛

- وقد ارتفع عدد وقيم عمليات التحويل السنوية بين محافظ الهواتف المحمول بنسبة 259% و 353% على التوالي، مقارنة بشهر جويلية 2020.

ج. الدفع من خلال رمز الاستجابة السريع "QR Code" أو خدمة طلب الدفع "R2P"

تم العمل على زيادة نشر وتفعيل قبول المدفوعات من خلال رمز الاستجابة السريع ضمن مبادرة السداد الإلكتروني لزيادة نشر وتنشيط وسائل القبول الإلكتروني؛
تم نشر قرابة 400 ألف رمز استجابة سريع خلال المبادرة، ويتم عمل عدة حملات توعية لتثقيف المواطنين ماليا بكيفية استخدامه في مدفوعاتهم اليومية سواء من خلال الانترنت أو التطبيقات الإلكترونية أو لدى التجار في المحال التجارية.

د. تغذية حساب المحفظة الكترونيا "AVL": منح العميل القدرة على تغذية حساب محفظته من رصيد البطاقات المصرفية الصادرة من كافة البنوك المصرية دون الحاجة إلى الذهاب إلى أي من فروع البنك أو ماكينات الصراف الآلي أو مقدمي الخدمة.

هـ. صرف المعاشات على محفظة الهاتف المحمول: حرص البنك المركزي على راحة المواطنين أصحاب المعاشات وتفاذي انتقال الفيروسات وخاصة بين هذه الفئة من كبار السن؛ توقيع بروتوكول تعاون بين البنك المركزي مع الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لإتاحة صرف المعاشات إلى مستحقيها بصورة آمنة عبر محفظة الهاتف المحمول.

المطلب الرابع: التحديات والعوائق التي تواجه البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي

رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي، لا تزال هناك العديد من التحديات والعوائق التي تحول دون تحقيق هذا الهدف بشكل كامل، والمتمثلة في: (جعفر، 2020، الصفحات 495-496).

1. **تدني مستويات الدخل الفردية:** تعاني مصر من انخفاض الناتج القومي المحلي الإجمالي، ومن ثم تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وانخفاض في مستويات المعيشة، ويتبلور ذلك في تراجع معدلات الادخار القومي لعدم كفاية الدخل للمتطلبات المعيشية لغالبية السكان، ولا سيما في المناطق غير الحضرية، لذلك تنعدم إمكانيات تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام بسبب عدم كفاية الدخل.
2. **الاختلال وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي:** فضلا عن تدني مستويات الدخل الفردية عدم العدالة في توزيع الدخل القومي في مصر، فإن عدم العدالة في توزيع الدخل القومي تظهر جليا، حيث تستأثر قلة بالدخل المرتفعة وتترك الفئات لغالبية السكان، ولا تعرف هذه المجتمعات الحد الأدنى ولا الحد الأقصى للأجور كآلية للحد من الاختلالات في توزيع الدخل القومي، لذا تكون الفرصة شبه معدومة أما الغالبية العظمى من السكان للتعامل مع البنوك الذي يتطلب حد أدنى من المال لا تتيحه لهم دخولهم بشكل عام.
3. **ارتفاع معدلات الفقر:** لقد أسفر كل من تدني مستويات الدخل الفردية وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي في مصر عن تزايد معدلات الفقر إلى 28% حيث يقع حوالي 30 مليون من السكان تحت خط الفقر، مما يؤدي إلى ندرة المال المؤهل للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية بلا شك.

بالإضافة إلى:

1. **الأمية وسكان الريف:** تمثل الأمية أحد أكبر تحديات الشمول المالي في مصر حيث ارتفع عدد الأميين إلى 1804 مليون عام 2018 بنسبة 25.8% من إجمالي عدد السكان، معظمهم من سكان الريف، فإذا أضفنا للمشكلة بعدا آخر وهو البنية التحتية للريف المصري والذي يسكنه حوالي 58.6% من السكان فإن التحدي يكون أكبر، وتعتبر مكاتب البريد هي الأقرب إلى سكان الريف مقارنة بفروع البنوك، ومع دعم الشركات والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز المزيد من الشمول المالي عبر تطبيقات Fintech مع نشر الثقافة المالية وخاصة عن طريق طلاب الجامعات يمكن التغلب على هذا التحدي ونشر الشمول المالي بين الأميين في أعماق الريف المصري. (البدوي، 2019، صفحة 21).
2. الرغبة في استخدام أوعية ادخارية أخرى مثل الادخار في العقارات والمشغولات الذهبية والماشية أو إيداعها أمانة عند الأقارب أو الاكتناز بالمنزل، بالإضافة إلى الدخول سوق الأسهم والسندات.
3. ارتفاع نسبة الجهل بالخدمات المالية المتاحة وهيبة التعامل مع المؤسسات المالية أو عدم الثقة في الخدمات المصرفية، وهو ما يرجع إلى أسباب دينية ومعتقدات موروثية بعدم التعامل مع الأجهزة المصرفية.
4. ارتفاع معدلات البطالة في مصر حيث لم تسجل معدلات البطالة أقل من 9% منذ عشر سنوات وفقا للبيانات المجمعة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء منذ عام 2010 حتى الآن، ولم تفرق البطالة بين الحاصلين على مؤهلات دراسية عليا من عدمه ولا بين ذكور وإناث ولا حتى بين من هم داخل قوة العمل أو خارجها، وهو ما يعني وجود شريحة كبيرة عاطلة بدون دخل ومن ثم لا يوجد لها مجال للتعامل مع الخدمات المالية. (البكل، 2022، صفحة 172)

المبحث الثالث: نتائج استراتيجية الشمول المالي الصادرة عن البنك المركزي المصري

لقد أدت الإستراتيجية المتبعة من طرف البنك المركزي المصري لتحقيق عدة نتائج في مختلف المحاور المنجزة والتي ساهمت في تحقيق الشمول المالي في مصر، وفي يلي النتائج المحققة إلى غاية سنة 2021 في كل محور.

المطلب الأول: مساهمة التثقيف المالي وحماية العملاء في تحقيق الشمول المالي في مصر

لقد أدت الإستراتيجية المتبعة في محور التثقيف المالي للوصول لعدة نتائج إيجابية أهمها نشر الثقافة والتوعية المالية في مختلف أنحاء مصر، حيث تم تسجيل 7 آلاف مستفيد من الندوات التثقيفية خلال الفترة 2020-2021، و3 ملايين مستفيد من التثقيف على مستوى وسائل التواصل الاجتماعي خلال سنة 2020-2021، هذا م ساهم في التعريف بالخدمات المالية بكل فئات المجتمع وإدماجهم في النظام المالي لتحقيق الشمول المالي، أما في مجال حماية حقوق العملاء فقد تم تسجيل ما يلي: جميع البنوك قامت بإنشاء وحدات حماية حقوق العملاء، يعمل ما يقرب 190 موظف في تلك الوحدات: 18 بنك قام بعمل تدريبات وورش عمل لتوعية الموظفين بمبادئ حماية حقوق العملاء، 26 بنك يعتمد على أنظمة مختلفة لتلقي ومتابعة الشكاوي، تلقي القطاع المصري خلال سنة 2020 مايزيد عن 1.2 مليون شكوى.

إن تحسن فاعلية حماية حقوق العملاء في النظام المصرفي المصري سيؤدي إلى زيادة عدد العملاء داخل النظام المصرفي من جهة ورضاهم بالخدمات المقدمة من جهة أخرى، مما سيؤدي إلى تحقيق الشمول المالي. (تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020)

المطلب الثاني: مساهمة تهيئة بيئة العمل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تحقيق الشمول المالي في مصر

لقد أدت الإجراءات والمبادرات التي اتخذها البنك المركزي المصري في تهيئة بيئة عمل لمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى تسجيل نسب نمو في إجمالي حجم محافظ البنوك لتمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث ارتفعت نسبة النمو إلى 214% خلال الفترة 2015-2021.

كما ساهمت مبادرة رواد النيل إلى تحقيق عدة نتائج نذكرها فيما يلي 176 شركة تم احتضانهم، 315 شركة صغيرة ومتوسطة استفادت من مراكز دعم الابتكار والتنافسية، 7000 مشارك في حملات التوعية، أكثر من 100 مستفيد مشارك في ورش العمل (أونلاين).

كما استفادت الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال من الخدمات غير المالية التي توفرها مراكز دعم تطوير الأعمال، حيث تم تسجيل 67 ألف مستفيد من 20 ألف خدمة خلال الفترة 2019-2021، بالإضافة إلى ذلك فقد استفاد 100 مواطن مصري من 40 قرية في صعيد مصر (الأقصر، أسوان، قنا، سوهاج، أسيوط والمينا) من مشروع دعم صغار المزارعين.

إن تهيئة العمل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أدت إلى زيادة عدد هذه الشركات واستفادتها من الخدمات المالية مما سيؤدي إلى تحقيق الشمول المالي. (تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020).

المطلب الثالث: مساهمة التنوع في المنتجات والخدمات المالية في تحقيق الشمول المالي في مصر
لقد أدت الاستراتيجيات المتبعة من طرف البنك المركزي في مجال تنوع المنتجات والخدمات المالية: (تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020)

1. فتح أكثر من 746 ألف حساب و1232 ألف محفظة هاتف محمول و413 بطاقة، وذلك نتائج فعاليات الشمول خلال الفترة من مارس 2020 إلى جوان 2021.
2. فتح أكثر من 152 مجموعة ادخار و3116 محفظة هاتف محمول، وأكثر من 3116 شخص استفاد من التثقيف المالي؛
3. هذه الاستراتيجيات التي ستساهم في نشر الثقافة المالية لدى الشعب المصري وزيادة التعامل بالمنتجات والخدمات المالية، مما سيؤدي إلى تحقيق الشمول المالي.

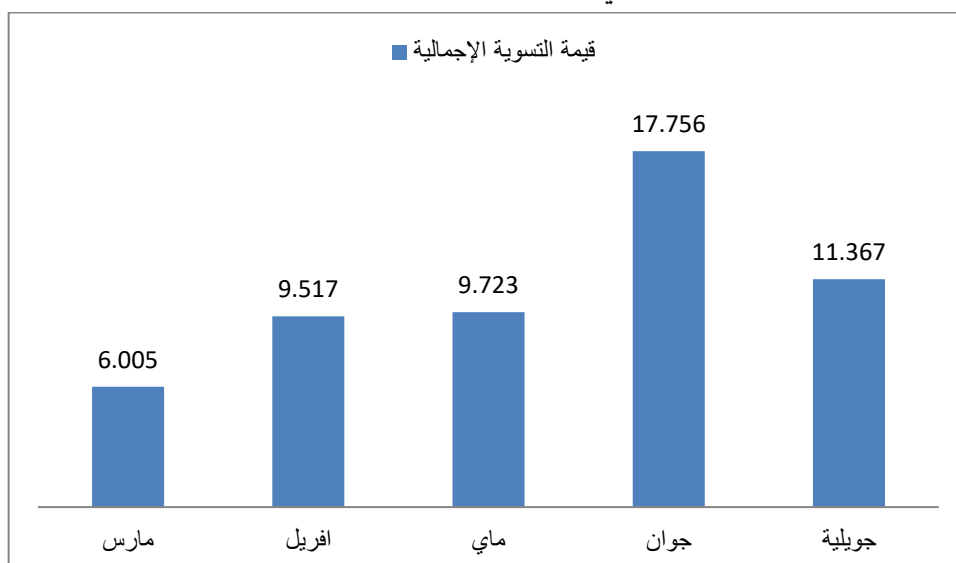
المطلب الرابع: مساهمة الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي في مصر:

لقد أدى تبني البنك المركزي المصري للخدمات المالية الرقمية إلى توسيع قاعدة العملاء، وإشراكهم في النظام المالي المصري في مختلف معاملاتهم المالية، وفيما يلي بعض الإحصائيات على ذلك: (تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020)

1. قيمة التسويات الإجمالية على نظام التسوية اللحظية بالعملة المحلية متعددة العملات بعملة الدولار الأمريكي و الأورو: حيث سجل النظام نظام التسوية اللحظية خلال الفترة 2020-2021 ما يلي:

■ ارتفاع حجم قيمة التسويات اللحظية متعدد العملات بعملة الدولار الأمريكي من 6.005 مليون دولار في مارس 2021 إلى 17.756 مليون دولار في جوان 2021، لتنخفض إلى 11.367 في جويلية 2021 وذلك تزامنا مع إطلاق نظام التسوية اللحظية لتنفيذ وتسوية معاملات المدفوعات بعملة الأورو في جوان 2021، والشكل التالي يوضح ذلك:

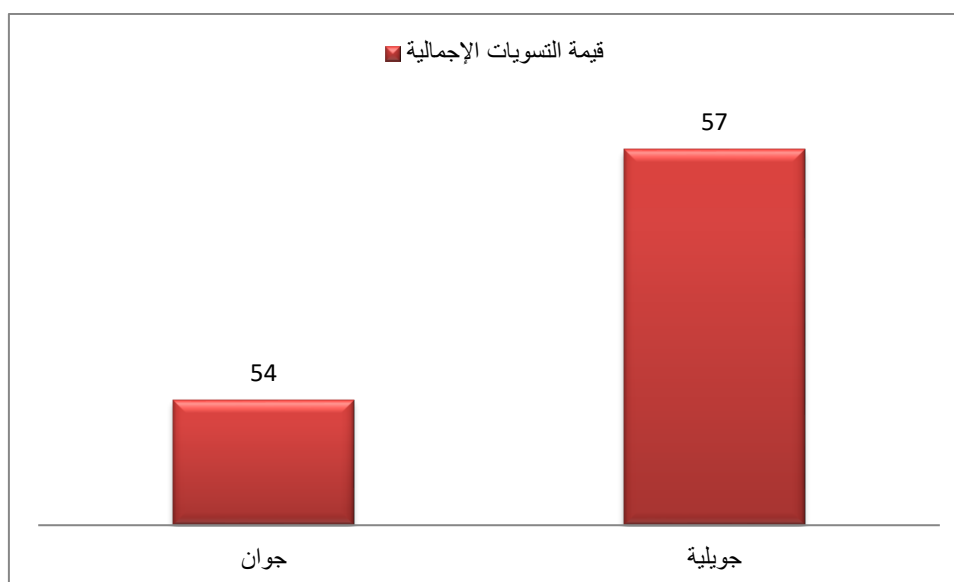
الشكل رقم (3-4): قيمة التسوية الإجمالية على نظام التسوية اللحظية متعدد العملات بعملة الدولار الأمريكي (مارس 2021 - جويلية 2021) (بالمليون دولار)



المصدر: مخرجات برنامج EXCEL (تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020).

بلغت قيمة التسويات اللحظية متعدد العملات بعملة الأورو الذي تم إطلاقه في جوان 2021 قيمة 54 مليون يورو ليرتفع إلى 57 مليون يورو في جويلية 2021، والشكل التالي يوضح ذلك

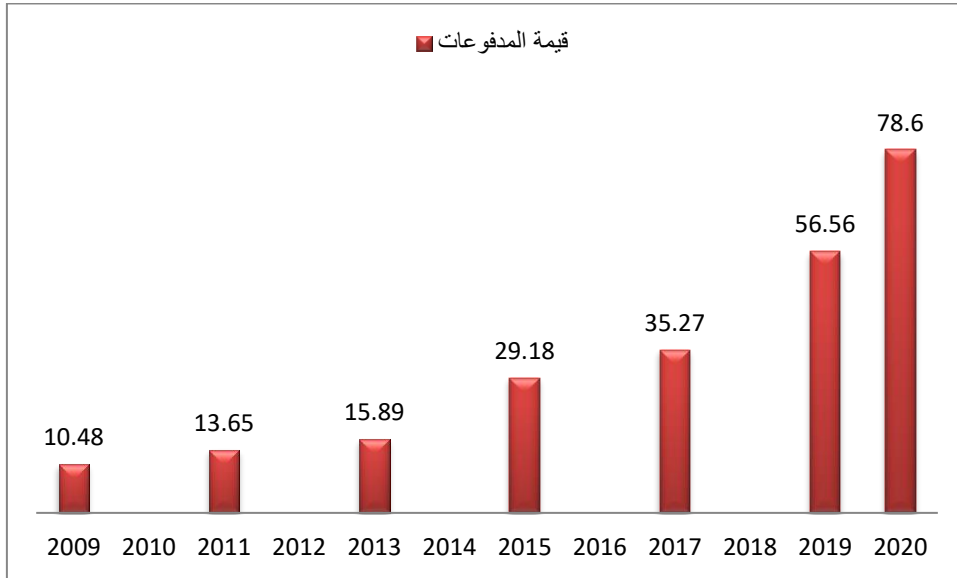
الشكل رقم (3-5): قيمة التسويات الإجمالية على نظام التسوية اللحظية متعدد العملات (بالمليون يورو)



المصدر: مخرجات برنامج EXCEL (تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020).

بلغت قيمة المدفوعات المنفذة بين البنوك بعملة الجنيه المصري على نظام التسوية اللحظية 78.6 ترليون، جنيه خلال سنة 2020 بمعدل نمو يقدر بـ 50% مقارنة بنسبة 2019 التي سجلت قيمة 56.56 ترليون جنيه، والذي يعد مؤشر قوي على كفاءة دوران رأس المال وزيادة الفعالية الاقتصادية.

والشكل رقم (3-6): قيمة المدفوعات على نظام التسوية اللحظية 2009-2020 المتعددة بين البنوك بعملة الجنيه المصري (بالمليار جنيه)



المصدر: مخرجات برنامج EXCEL (تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020).

2. قيمة المعاملات بالخدمات المالية الرقمية: لقد أدى إنشاء شبكة مميزة على زيادة قيمة التعاملات على الخدمات المالية الرقمية من خلال فتح محافظ الكترونية على الهواتف المحمول، والجدول الموالي يبين عدد حسابات المحافظ الالكترونية المفتوحة على الهواتف المحمولة في مصر خلال الفترة 2017-2021، والجدول الموالي يوضح عدد حسابات المحافظ الالكترونية خلال الفترة 2017-2021.

جدول رقم (3-1): عدد حسابات المحافظ الالكترونية خلال الفترة 2017-2021

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المحافظ بالمليون	7.85	10.7	13.14	18.4	23.17

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: (تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020).

من خلال الجدول يلاحظ أن عدد حسابات المحافظ بالهواتف المحمول في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى حيث وصلت إلى 23.17 مليون حساب في نهاية جوان 2021، بمعدل نمو سنوي قدره 26% مقارنة بشهر جوان 2020.

الفصل الثالث: الواقع العملي للبنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي

كما تجدر الإشارة إلى أن عدد المعاملات الشهرية على المحافظ في ارتفاع مستمر من شهر إلى آخر، والجدول الموالي يبين عدد المعاملات الشهرية خلال سنة 2020 و2021، والجدول الموالي يوضح عدد المعاملات الشهرية على المحافظ (بالمليون) خلال سنتي 2020-2021

الجدول رقم (3-2): عدد المعاملات الشهرية على المحافظ (بالمليون) خلال سنتي 2020-

2021

سنة 2020										الأشهر
مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	عدد المعاملات
6.4	7.2	7.8	9.4	10.9	10.9	11.8	12.7	12.3	13.9	
سنة 2021										الأشهر
جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان					
14.1	13.1	17.2	17.3	18.9	20.7					
										عدد المعاملات

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على : (تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020)

يلاحظ من الجدول أن التعامل على المحافظ الإلكترونية على الهاتف المحمول يلقي قبولا عند الشعب المصري، حيث سجلت المعاملات الشهرية ارتفاع مستمر، والتي بلغ عددها 20.7 مليون في جوان 2021، بزيادة قدرها 120 % عن نهاية جوان 2020.

البطاقات المصرفية ونقاط البيع الإلكترونية: لقد سعى البنك المركزي المصري إلى تطوير البنية التحتية لنظم الدفع من خلال العديد من المشروعات أهمها منظومة الدفع ميزة، والجدول الموالي يبين عدد بطاقات الدفع المصدرة عبر هذه المنظومة خلال الفترة 2017-2021.

الجدول رقم (3-3): تطور أعداد بطاقات الدفع الإلكترونية خلال الفترة 2017-2021

(بالمليون)

السنوات	2018-2017	2019-2018	2020-2019	2021-2020
عدد البطاقات	30.963	32.077	39.609	52.366

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على : (تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020)

يلاحظ من الجدول أن أعداد بطاقات الدفع الإلكترونية في ارتفاع مستمر، حيث سجلت سنة 2021 حوالي 52 مليون بطاقة.

كما سجلت نقاط البيع الإلكترونية كذلك ارتفاع مستمر خلال نفس الفترة والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (3-4): تطور أعداد نقاط البيع الإلكترونية (بالآلاف)

السنوات	2017	2018	2019	2020	أوت 2021
عدد نقاط البيع	67.63	72.503	130	394	700

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: (تقرير الاستقرار المالي 2020، 2020)

من خلال الجدول يلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر في عدد نقاط البيع الإلكترونية، والتي وصل عددها 700 ألف نقطة بيع سنة 2021، بزيادة تقدر بحوالي 80% عن سنة 2020 ونحو 440% سنة 2019.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة التجربة المصرية، يمكن ملاحظة أن البنوك المركزية تلعب دوراً أساسياً في تعزيز الشمول المالي عبر وضع إستراتيجيات و سياسات تنظيمية فعالة، ودعم الابتكار في القطاع المالي، وتطوير البنية التحتية المالية، وتقديم التوعية المالية.

وقد تم التطرق في هذا الفصل إلى نسبة الشمول المالي في مصر وآليات البنك المركزي والإستراتيجية المتبعة من طرفه لتعزيز الشمول المالي ، وقد تم التوصل إلى أن الإستراتيجية المتبعة من طرف البنك المركزي المصري لتحقيق عدة نتائج في مختلف المحاور المنجزة قد ساهمت في تحقيق وتعزيز الشمول المالي.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالبنوك المركزية والشمول المالي، بالإضافة إلى إسقاط الضوء على التجربة المصرية ومدى مساهمة الإستراتيجية المطبقة في تعزيز الشمول المالي، من خلال دراسة المعطيات الإحصائية المتعلقة بموضوع الدراسة.

وقد تم إظهار أن البنوك المركزية تلعب دورا فعال في تعزيز الشمول المالي، فهي تلعب دورا حاسما في العديد من القضايا المرتبطة بالاقتصاد، وتم التأكيد على الأهمية التي اكتسبها الشمول المالي خلال السنوات الأخيرة، جعلت منه هدفا إستراتيجيا تسعى جل البنوك المركزية في العالم لتحقيقه، لما له من تأثيرات بالغة الأهمية على التنمية المستدامة حيث أن تعميم الخدمات المالية والبنكية على كافة شرائح المجتمع يجعلها أكثر إتاحة واستدامة وتكلفة أقل. حيث أن مصر كغيرها من الدول، التي أولت اهتماما بالشمول المالي، وتبنت إستراتيجية وطنية لتعزيزه، وهيئت السياسات التنظيمية لذلك، وقد عزز البنك المصري هذه الإستراتيجية بعدة جهود أخرى داخليا وخارجيا.

1. التحقق من صحة الفرضيات:

- توصلت الدراسة إلى أن البنوك تولى اهتمام كبيرا لموضوع الشمول المالي لأن له دور فعال في تعبئة المدخرات، ومنه الفرضية محققة، فالشمول المالي له أهمية كبيرة في توفير مصادر التمويل للمؤسسات المالية، ويوفر للأفراد إمكانية وجود مكان آمن للادخار؛
- توصلت الدراسة أن البنك المركزي المصري تبنى إستراتيجية واضحة والمحاور قائمة على دعم البنية التحتية المالية والتثقيف المالي لتعزيز الشمول المالي في مصر، ومنه الفرضية محققة، من خلال التعرف على واقع الشمول المالي في مصر وأهم محاوره؛
- توصلت الدراسة إلى أن البنك المركزي المصري قد نجح إلى حد كبير في تعزيز الشمول المالي. ومنه الفرضية محققة، فالإستراتيجية المتبعة من طرفه أدت لتحقيق عدة نتائج في مختلف المحاور المنجزة.

2. نتائج الدراسة:

- يؤدي البنك المركزي دور مهم في تعزيز الشمول المالي من خلال تسهيل عملية وصول الخدمات المالية لمختلف أفراد المجتمع وتلبية احتياجاتهم المالية؛

- يعتبر الشمول المالي على رأس أولويات أجندة البنوك المركزية في إطار تحقيق الاستقرار المالي لدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.
- اتخذ البنك المركزي المصري العديد من الجهود لترسيخ الشمول المالي، والتي قسمت لجهود خارجية وأخرى داخلية؛
- ينعكس الشمول المالي ايجابيا على كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للدول؛
- هناك مجموعة من المعوقات تواجه مصر لتجسيد الشمول المالي في أنظمتها المالية؛

اقتراحات وتوصيات الدراسة:

- ضرورة تدعيم الركائز الأساسية للشمول المالي خاصة ما يتعلق بالبنية المالية التحتية لتدعيم الانتشار الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية ونظم وسائل الدفع والتسوية؛
- تحسين مناخ الأعمال في مصر من خلال إدخال مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في بيئة الأعمال؛
- العمل على تعزيز انتشار البنوك الإسلامية والتي قد تكون حلا فعالا للمستبعدين من النظام المالي لأسباب دينية.
- نشر الثقافة المالية أوساط الشباب والنساء.
- تعميق الشراكة بين القطاعان العام والخاص في دولة مصر، للمساهمة في تحقيق شمولية الخدمات المالية لجموع فئات المجتمع.

3. آفاق الدراسة:

من خلال ما جاء من نتائج وتوصيات يمكن طرح مجموعة من آفاق البحث التي يمكن دراستها مستقبلا:

- الشمول المالي وانعكاساته على النمو الاقتصادي؛
- واقع الشمول المالي في الدول العربية؛
- آفاق الاشتغال المالي في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

1. أحمد صبحي العيادي. (2010). إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها. الأردن: دار الفكر.
2. جلال الدين بن رجب. (2018). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية. صندوق النقد الدولي (45).
3. عادل أحمد حشيش. (2004). أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي. الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية.
4. عبد المجيد قدي. (2003). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
5. يوسف حسن يوسف. (2015). البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

ثانياً: المجلات والدوريات العلمية:

1. ابتسام علي حسين، شذى عبد الحسين جبر، و وفاء أيوب كسارة. (2020). دور التكنولوجيا المعلومات المالية في تعزيز الشمول المالي في ظل اقتصاد المعرفة- دراسة استطلاعية في مصرف النهدين الإسلامي -. مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 124.
2. أبو العيون محمود. (2023). حجم ومكونات ميزانية البنك المركزي المصري: هل لخسارته السنوية دلالات. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 31، العدد (02).
3. أحمد سعيد البكل. (2022). الشمول المالي وانعكاساته على معدل النمو الاقتصادي في مصر. مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد 15، العدد (14).
4. براهيم بكرشاوي، و جميلة بغداوي. (2020). تحليل درجة استقلالية بنك الجزائر ودورها في استهداف التضخم خلال الفترة 2001-2018. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12 العدد (02).
5. بقيق ليلي أسمهان. (2022). أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي، البطالة والفقر في الجزائر دراسة قياسية (2004-2020). مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18 العدد (29).
6. آية عادل محمود. (2021). أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك. مجلة الدراسات المالية والتجارية العدد (03).

7. جمال محمود عطية، نور الايمان حلمي، و الاء ممدوح القاضي. (2019). التجارب الدولية في الشمول المالي (دراسة قياسية مقارنة). *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*، المجلد 33 العدد (01).
8. أحمد محي الدين محمد التلباني. (2019). أثر استقلالية البنوك المركزية على استهداف التضخم مع الإشارة إلى مصر. *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية*.
9. أسامة فراح، و رحمة عبد العزيز. (2021). الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك. *مجلة طبنة للدراسات الأكاديمية*، المجلد 04 (02 عدد خاص).
10. آسيا بن ساسي، خضرة دحو، و حسيني إسحاق. (2023). علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*، المجلد 05 العدد (03).
11. اسيا سعدان، و نصيرة محاجيبة. (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي: دراسة مقارنة الجزائر، تونس، المغرب. *مجلة دراسات وأبحاث*، المجلد 10 العدد (03).
12. الويزة أوصغير. (2022). دور البنوك المركزية في تعزيز الشمول المالي - دراسة حالة البنك المركزي المصري-. *مجلة الباحث الاقتصادي*، المجلد 09 العدد (01).
13. حسيني جازية. (2020). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة إقتصاديات شمل إفريقيا*، 16 (23).
14. حنان علاء الدين عبد الصادق جعفر. (2020). آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*.
15. راغورام راجان. (2023). البنوك المركزية، الأقل هو الأكثر. *مجلة التمويل والتنمية*، المجلد (11)، العدد 01.
16. رضا مصطفى حسن البدوي. (2019). الشمول المالي في مصر: التحديات والفرص (الإصدار 02، المجلد 1، العدد (39)).
17. ساعد بخوش حسينة، بوطلاعة محمد، و بوقرة كريمة. (2020). واقع الشمول المالي وتحدياته- الأردن والجزائر نموذجا-. *مجلة اقتصاد المال والأعمال JEBE*، المجلد 04 العدد (02).
18. صورية شبن، و السعيد بن لخصر. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة*، المجلد 04 العدد (01).

19. صورية شبنى، و السعيد بن لخضر. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ،المجلد 04 العدد (01).
20. عبد الرؤوف أحمد الحنفي. (2023). الشمول المالي بين الواقع والمأمول في ضوء رؤية مصر 2030. مجلة البحوث الفقهية والقانونية العدد (42).
21. عبد الله البحري، و صاري علي. (2021). مسؤولية بنك الجزائر في تعزيز وإرساء الشمول المالي في الاقتصاد الوطني. مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي ،المجلد 02 العدد (01).
22. عبير حاجي. (2023). دور البنك المركزي والبنوك التجارية في دعم وتيرة الشمول المالي - دراسة بعض التجارب العربية-. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمت ،المجلد 04 (01 عدد خاص).
23. عمار زغي، و آمنة سلطاني. (2020). دور البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية في التشريع الجزائري. المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ،المجلد 04 العدد (02).
24. كروش نور الدين، دقيش جمال، و إبراهيم ليلي أولاد. (2022). واقع الشمول المالي في الوطن العربي: دراسة بعض الدول العربية. مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة ،المجلد 05 العدد (01).
25. ليلي معمري، و سمير يحياوي. (2017). أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر. مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات ،المجلد 02 العدد (02).
26. محمد بن باحان. (2014). دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية العدد (05).
27. محمد صالح حمدي. (2005). علاقة البنك المركزي بالمصارف الاسلامية. مجلة كلية العلوم الإسلامية- الصراط ، المجلد (11)، العدد 02.
28. محمد طرشي، انساعد رضوان، و عبو عمر. (2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة القيمة المضافة لإقتصاديات الاعمال ،المجلد 01 العدد (01).
29. محمد لعناني، و عزوز مناصرة. (2020). أثر إصدار البنك المركزي للنقود الرقمية على النظام المصرفي التقليدي. مجلة العلوم لإنسانية ،المجلد 20 العدد (02).

30. محي محمد سعد. (2013). دور البنك المركزي المصري في تحديد السياسة النقدية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية .
31. مداح عبد الباسط، و عزوز منير. (2016). علاقة البنك المركزي الجزائري بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر (دراسة حالة بنك السلام بالجزائر). مجلة بيت المشورة ، العدد(05).
32. مريم كردوسي، و أمال براهيمية. (2022). تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية وآليات المواجهة. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ،المجلد 06 العدد (01).
33. مفتاح غزال، و مراد بركات. (2020). الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ،المجلد 03 العدد(01)..
34. وفاء حمدوش. أهمية تعزيز الشمول المالي كوسيلة لزيادة عمق القطاع المصرفي- حالة الدول العربية-. مجلة أبحاث الدراسات الاقتصادية والإدارية ،المجلد 03 (عدد خاص)
35. مفيدة الأحسن، كريم بيشاري، و رفيق الأحسن. (2023). واقع الشمول المالي في الجزائر (واقع وتحديات)- دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر 2011-2021. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات ،المجلد 12، العدد (02).
36. فتان الطيب، و بوشنتوف نوال. (2017). اثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر. المراجعة المغربية للاقتصاد والإدارة ،المجلد 04، العدد (02).
37. محمد رحيل، و محمد الشعافي. (2023). مدى توفر ركائز الشمول المالي في المصارف الليبية: دراسة على عينة من عملاء المصارف العاملة بمدينة مصراته. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال ،المجلد 10 العدد، (02).
38. محمد هاني، و ياسين مراح. (2018). حدود سياسة الإصدار النقدي آلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر - دراسة تحليلية لمضمون القانون 17-10-. مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية العدد(04).

ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية:

1. لعنزي محمد الجاسم حوراء. (2015). اثر إستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي (العراق حالة دراسية) للمدة (1990-2012). مذكره ماجستير ، 19 ، 19. كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد، العراق.
2. جكر محمد ابراهيم. (2021). دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي : دراسة حالة البنك المركزي العراقي 2004-2019. كلية العلوم الاقتصادية والادارية : جامعة الشرق الأدنى.
3. شودار حمزة. (2006/2007). علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية : دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة الجزائري. مذكره ماجستير ، 14. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.
4. عجلان صباح. (2018/2019). دور البنوك المركزية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في ظل المتغيرات الإقتصادية الراهنة (دراسة عينة من البنوك العربية). بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر .
5. قيتشاح مصطفى. (2020-2021). العوامل المؤثرة في استقلالية البنك المركزي وانعكاساتها على أداء السياسة النقدية (حالة الجزائر ابتداء من 1990). أطروحة دكتوراه ، باتنة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الحاج لخضر - باتنة
6. محمد بن باحان. (2011-2012). الأبعاد الجديدة لاستقلالية البنوك المركزية في ظل العولمة - دراسة حالة بنك الجزائر-. أطروحة دكتوراه ، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
7. نسرين رجال. (2020/2021). دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي. مذكره ماستر ، 14. أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
8. نعيمة سعيد موسى. (2020). أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في حالة البنك المركزي الجيبوتي. ماجستير ، جامعة كارابوك، تركيا.
9. صطفى نزار ياس. (2022). مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي: التكنولوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا - دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015/2020- البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق: جامعة البصرة.

رابعاً: المؤتمرات والملتقيات العلمية:

1. أمية طوقان. (2005). دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية. مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارب العربية والعالمية.
2. حدة بوتينة. (2018). أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية. المؤتمر العلمي الدولي الأول لسنة 2018،
3. شكري رجب العشماوي. (بلا تاريخ). العلاقة التبادلية بين المصارف المركزية والحكومات. مقال علمي ، دبي، دائرة المالية: حكومة دبي.
4. عمار إنغراشان. (2018). ما جدوى الإصلاحات الاقتصادية المفروضة على العالم العربي. (بديعة بوليلة، المترجمون).
5. لبنك المركزي المصري. (بدون سنة). الشمول المالي - النشرة التعريفية للعاملين بالقطاع المالي-.
6. مهبة عبد المنعم، و الوليد طلحة. (سبتمبر، 2019). موجز سياسات استقلالية البنوك المركزية.
7. وفياسمين عمرو سليمان. (2014). دور البنك المركزي المصري في تطوير القطاع المصرفي ومواجهة الأزمات الاقتصادية. ورقة بحثية ، المعهد المصرفي المصري: البنك المركزي المصري.

خامساً: التقارير والمراسيم:

1. تقرير الاستقرار المالي 2019. مصر: البنك المركزي المصري.
2. تقرير الاستقرار المالي 2020. مصر: البنك المركزي المصري.
3. تقرير الاستقرار المالي 2021. مصر: البنك المركزي المصري.
4. تقرير الاستقرار المالي للعام 2018. مصر: البنك المركزي المصري.

سادساً: المواقع الإلكترونية

1. /<https://www.cbe.org.eg/>

